

PROVISIONAL

A/42/PV.39  
23 October 1987

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: <u>الرئيس</u>
(باراغواي)	السيد كانيتي (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين (الرئيس)	: <u>شم</u>
	الحالة في كمبوتشيا [٢٤] (تابع)	-
	(أ) تقرير الأمين العام	
	(ب) مشروع قرار	
	(ج) تقرير اللجنة الخامسة	
	تنظيم العمل	-

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمدحيات فيندبفي إلا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في كمبوتشيا(أ) تقرير الأمين العام (A/42/608)(ب) مشروع القرار (A/42/L.1)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/653)السيد كييلو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفدي يتكلم

في هذا النقاش ليتناول مسألة هامة هي الحالة في كمبوتشيا ، وليلقي الضوء على ما ترى كينيا دوما أنه أمر حيوي في الجهود الرامية الى ايجاد حل للمزاع الجاري الذي يفتك بشعب كمبوتشيا الديمقراطية .

من الحقائق المفجعة أن فييت نام قامت بغزو كمبوتشيا في ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، ولا تزال تحتلها حتى يومنا هذا . ان الغزو والاحتلال يشكلان انتهاكا صارخا للمبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة التي أقرناها جميعا . وقد قامت قوات الاحتلال تحت التوجيه التام لرعاتها بتنصيب حكومة بالوكالة ، وحرمت بالتالي شعب كمبوتشيا من حقه في تقرير مصيره ، وخلقت حالة تصل في جوهرها الى مرتبة محو كمبوتشيا من الوجود كدولة حرة ذات سيادة .

ومنذ ذلك الحين ، بقيت القوات الفيتنامية في كمبوتشيا بصورة غير شرعية رغم النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة بانسحاب جميع القوات الأجنبية من ذلك البلد . وينبغي لمنظمتنا ألا تقبل بهذا الوضع وأن تواصل ادانته التي أن يتحقق انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية . فنحن نعتقد أن التدخل في شؤون أية دولة واحتلالها أمر لا يمكن تبريره ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك ما يبرر شرعا حرمان دولة لدولة أخرى من حقها في الاستقلال .

ولا يمكن القول بأنه ليس هناك مسعى ليجاد حل دائم لمشكلة كمبوتشيا . فقد عدت قرارات الأمم المتحدة الكثيرة و إعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، في عام ١٩٨١ ، جميع العناصر اللازمة لآطار الحل الشامل والعادل والدائم وحددته . وعلاوة على ذلك ، تقدمت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس من العام الماضي ، باقتراح يتألف من ثماني نقاط ، يقبل بقرارات الأمم المتحدة ، كأساس للمحادثات المؤدية الى تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية . وعلى الرغم من كل هذه المساعي لم يتم التوصل الى حل .

وفي الوقت ذاته لا يزال الشعب الكمبوتشي يتعرض لمعاناة تجل عن الوصف . لقد قال رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية ، السيد مون سان ، في خطابه أمام هذه الجمعية بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، مايلي :

"ان الفرق الفيتنامية المدرعة التي أرسلت الى كمبوديا لتحريرها المزعوم ، قامت ، بحربها الخاطفة ثم بعد ذلك بعمليات التطهير التي لا عد لها ، بمحو قرى بكاملها من على سطح الأرض ، ونهبت ودمرت الممتلكات العامة والخامسة والمحاصيل والحقول وحقول الأرز ، وقتلت مئات الألوف من الكمبوديين أو تركتهم يموتون جوعا . ورغبة في القضاء على أي نوع من المقاومة ضد التحرير المزعوم ، لم تتردد القوات الفيتنامية في استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية السامة للقضاء على كل الذين لم يتمكنوا من الوصول اليهم بأسلحتها التقليدية" . (A/42/PV.15 ، ص ٢)

ان الموقف السياسي الراهن في كمبوتشيا هو بالنسبة لنا امتداد لغييت نام ، بمعنى أن شعب كمبوتشيا يحرم بالقوة من حقه في اختيار حكومته وانه قد نصّب تحت الامر الواقع نظام في بلده تبقي عليه دولة أخرى باستخدام القوة .

وفي ضوء ذلك تتمسك كينيا بقوة بالرأي القائل بأن انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا شرط أساسي لا بد من تنفيذه من أجل ايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . والى حين تحقيق هذا الهدف ، ستواصل كينيا تأييد الجهود التي تبذلها البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة في مجموعها بحثا عن هذه التسوية .

ونظرا للمعوقات والالام الواسعة النطاق الناجمة عن الصراع والاعمال العدوانية في كمبوتشيا ، والتي تضر نتائجها بالبلدان المجاورة في المنطقة ، ستواصل كينيا تأييد الدعوة الى تقديم المساعدة الانسانية الدولية للاجئين الكمبوتشيين . وسوف نستمر في ذلك حتى يحين الوقت الذي يستعيد فيه الشعب الكمبوتشي حقوقه المشروعة . ويحدونا الأمل في أن تتاح لجميع الفئات السياسية المنهكة الآن في المعركة مع قوات الاحتلال الفرمة للمشاركة في بناء كمبوتشيا جديدة حرة ومستقلة . وفي هذا الصدد ، نرحب بمبادرة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الى تقديم اقتراح النقاط الثماني لتسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية .

وفي الختام ، اسحوا لي أن أعلن أن كينيا ستؤيد مشروع القرار A/42/L.1 ، المؤرخ في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، المعروض علينا حاليا .

السيد ماكدويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ

احتلال فييت نام لكمبوتشيا في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، مابرحت الجمعية العامة تتخذ سنويا قرارات تطالب بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا والتفاوض حول تسوية سلمية . ولم تلق هذه القرارات حتى الآن أذناً صاغية ، على الرغم من تأييد الاغلبية الساحقة من أعضاء هذه الجمعية ، ولا يزال الصراع مستمرا اليوم ، بما يسببه من خسائر في الأرواح ومعاناة إنسانية مستمرة .

وتشترك نيوزيلندا مرة أخرى هذا العام في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة لأننا نعتقد أن المبادئ التي ينص عليها هي مفتاح الحل السلمي للحالة في كمبوتشيا . لقد دأبنا على تأييد الخطوات نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة تكفل تقرير المصير للشعب الكمبوتشي وترسي السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا .

وفي كل عام يشهد المجتمع الدولي مبادرات جديدة في محاولة للتوصل الى حل . وحتى الآن لم تتوج أي منها بالنجاح . وتكرر هذا النمط خلال عام ١٩٨٧ . وبالرغم من بعض الدلائل على وجود اهتمام متزايد لدى الدول الأجنبية المؤثرة ، والجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ، والاتصالات المكشوفة بين الأطراف المعنية في المنطقة ، لا يزال الوضع ، لغاية هذه اللحظة ، كما كان عليه قبل ١٢ شهرا ، دون أي تغيير موضوعي .

ان الحاجة الى تسوية في كمبوتشيا واضحة وجلية . فالتكلفة المتمثلة في الخسائر في الأرواح والمعاناة وتحويل الموارد من التنمية الى الأغراض العسكرية غنية عن الإيضاح . كما أن التكلفة السياسية لاستمرار الصراع في المنطقة ، سنة تلو الأخرى ، لا بد أن تكون موضع اهتمام . وهي لا تمثل مأساة وطنية لكمبوتشيا فحسب ، وإنما لها آثار ضارة على أمن منطقة جنوب شرقي آسيا كلها واستقرارها ورخائها .

وتواصل نيوزيلندا تأييد أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في موقفهم من هذه المسألة . فبفضل جهودهم يوجد حاليا اطار لتسوية مرضية في القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية وفي المقترحات التفاوضية التي قدمتها الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . والمطلوب الآن هو التشاور والتعاون وروح التوفيق بين أطراف الصراع ، ومن بينهم فييت نام . فلا يمكن انكار مسؤولية فييت نام عن الحالة في كمبوتشيا ولا قدرتها على التأثير على النتيجة بما فيه مصلحة المنطقة ككل .

وترى نيوزيلندا أن دور الأمير نورودوم سيهانوك له أهمية خاصة في البحث عن تسوية . فقد كان شخصية بارزة طيلة تاريخ كمبوديا الحديث . ونعتقد أنه يضطلع بدور مركزي في التوفيق بين الأطراف المتعارضة والتوصل الى تسوية دائمة .

وأود أن أكرر هنا كراهية نيوزيلندا للفظائع التي ارتكبتها نظام بول بوت في كمبودشيا في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ . واننا نعتقد ان بول بوت وشركاءه لن يكونوا مقبولين في أية حكومة يختارها شعب كمبودشيا بحرية وينبغي محاسبتهم على جرائمهم .

ان مشروع القرار يوفر إطارا لاستعادة السلم في الهند الصينية وإعمال تقرير المصير للشعب الكمبودشي . انه يؤكد من جديد على ما يستأهله الشعب الكمبودشي من حقوق وحماية بموجب الميثاق . ويستحق مشروع القرار هذا تأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة .

السيد كان (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يوافق يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر المقبل الذكرى السنوية التاسعة لاحتلال القوات الأجنبية لكمبوتشيا . وبهذا تكون قد إنقضت تسعة أعوام من المعاناة وتشريد الشعب وهجرة اللاجئين ، دون أن يكون شعب الخمير أقل تصميما في كفاحه ، وهو بذلك يدل على أنه ما من دولة ، مهما كانت قوتها ، يمكن أن تتغلب على الرغبة العارمة لشعب عقد العزم على صيانة حريته واستقلاله . وهذه الحرب التي طال أمدها لا يمكن أن تدع بلدي غير مبال ، لأننا نؤيد دوما تسوية الصراعات والمشاكل عن طريق الحوار ، كما يؤمسي بذلك ميشاق منظمنا .

وبغية عقد هذا الحوار في ظل أفضل الشروط الممكنة من أجل نجاحه ، من الأساسي أن تنسحب كل القوات الأجنبية حتى يتمكن الشعب الكمبوتشي من أن يمارس بحرية حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال ، دون تدخل خارجي .

إزاء هذه المأساة المستمرة التي يعيشها هذا الشعب ، عبأ المجتمع الدولي جهوده لمساندته في معركته العادلة والتخفيف من معاناته . وهذا الشعب الذي أرغم على الفرار إلى المنفى في ظل ظروف صعبة ، أو تعرض إلى التهجيرات المستمرة داخل حدوده ، قد دلل على شجاعته . ولكنه كان وما زال يواجه ظروفا لا يملك فيها زمام مصيره .

لقد كان المجتمع الدولي بأسره وما زال يرفض هذه الحالة . ولقد طالبت الجمعية باستمرار ، في القرارات التي اتخذتها منذ دورتها الرابعة والثلاثين ، بانسحاب القوات الأجنبية وبوقف الاحتلال بجميع أشكاله . وذهب المجتمع الدولي إلى مدى أبعد من الدورات العادية فنظم في عام ١٩٨١ المؤتمر الدولي الذي اقتصر على تناول الحالة في كمبوتشيا وحدد السبل والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى تسوية عادلة ومُشرفة للصراع ، تلك التسوية التي يبقى الشرط الأساسي والهام لاجادها إنسحاب القوات الأجنبية . وعلاوة على ذلك ، رغبة من الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا ، بقيادة الوطني العظيم ، الأمير نورودوم سيهانوك ، في ألا تعرض للعلاقات بين شعبيين منحدرين من نفس المنطقة يتعين عليهما جغرافيا أن يعملوا معا ويتعاونوا ، تقدمت تلك

الحكومة باقتراح النقاط الثماني من أجل ايجاد تسوية سياسية للمشكلة وفقا للعدديـد من قرارات الأمم المتحدة والاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي . لقد طرح هذا الاقتراح في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ . وكان دليلا على عظمة زعماء الحكومة وإدراكهم السياسي . ونظرا لأن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مهتمة أيضا اهتماما عميقا بالمشكلة ، فقد عرضت مساعيها الحميدة ، ويواصل الأمين العام بذل جهوده الحكيمة والمتعلقة محاولا استعادة السلم والوثام في هذا الجزء الشهيد من العالم . وتشعر موريتانيا ، شأنها شأن الدول الأخرى في المجتمع الدولي ، بالقلق إزاء استمرار الصراع بين شعوب يمكن في الأحوال الطبيعية أن تعيش في وئام . ولهذا نناشد مرة أخرى جميع الأطراف المتحاربة أن تتصرف بحيث يمكن التوصل بسرعة إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة وفقا لقرارات وميثاق الأمم المتحدة .

إن كمبوتشيا التي عانت الكثير تحتاج إلى السلم كيما يمكن لشعبها أن يعود بحرية إلى دياره وأن يعمل على تنمية بلده . وهذا الشعب الذي عانى الكثير ، والذي شب العديد من شبابه عن الطوق وهم في حالة الحرب وما ينجم عنها من البؤس ، يجب أن يتمكن من الاعتماد على تضامن البلدان الأخرى . وبالتالي ، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ومثابرته ويقظته حتى لا تضع التضحيات التي تقدمها هذه الأمة سدى . وتؤمن موريتانيا ، إنطلاقا من ولائها لأصدقائها ، بأن كمبوتشيا الحرة والمستقلة والمتحدة والمسالمة والمحايدة وغير المنحازة لا يمكن إلا أن تعزز التماسك الإقليمي وتحفز التنمية المتوائمة لجميع بلدان جنوب شرقي آسيا . ولهذا فهي تؤكد من جديد تأييدها للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الكمبوتشي . ونعتقد أن المعركة الوحيدة التي يجب أن تُخاض هناك ، وفي كل مكان في العالم الثالث ، لابد أن تكون ضد التخلف والحرمان وسوء التغذية . ويحق لشعب كمبوتشيا أيضا ، شأنه شأن جميع الشعوب المحبة للسلم والعدل ، أن ينعم بالسلم وبالسيادة التامة والكاملة على أرضه وبسلامة إقليمه بحيث يمكنه أن يُكرس طاقاته للكفاح من أجل تنميته .



السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للعلماء التاسع على التوالي ، تُدعى الجمعية العامة للنظر في استمرار الاحتلال الفيتنامي لكمبوتشيا . ورغم العديد من الجهود التي بُذلت لتحقيق حل سياسي سلمي وعادل وشامل ، ورغم توافر أغلبية ساحقة ومتزايدة في الجمعية العامة تأييدا لقرارات الأمم المتحدة ، لاتزال القوات الفيتنامية موجودة في كمبوتشيا في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة . وهذا يبرز وضعا مؤسفا حقا بالنسبة للمجتمع الدولي ولمنطقة جنوب شرقي آسيا ، وقبل كل شيء ، بالنسبة لشعب كمبوتشيا الذي عانى الكثير في الماضي .

ولقد أكد وفد النرويج مرارا وتكرارا أن المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة تقع على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال . إن التدخلات الأجنبية تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . وكما أن العالم لم يستطع أن يتهاون بشأن النظام السابق في كمبوتشيا ، وهو النظام الذي كانت انتهاكاته الفادحة لحقوق الإنسان سببا في وفيات لا حصر لها وفي معاناة لا توصف ، كذلك لا يستطيع العالم أن يوافق على أن تغزو دولة أجنبية بلدا آخر وتحتله . فانتهاكات حقوق الإنسان التي قام بها النظام السابق لا تنفي الشرعية بأية حال على النظام الجديد أو على الطريقة التي نُصّب بها في بنوم بنه .

ويشاطر وفد بلادي الرأي بأن الخطوة الأولى صوب تحقيق حل شامل للحالة الراهنة السائدة في كمبوتشيا يجب أن تكون التزام الدولة القائمة بالاحتلال التزاما ثابتا بوقف جميع الأعمال العدائية وسحب جميع قواتها ، مهددة بذلك السبيل إلى إستعادة وميانة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

إننا نرى أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الآن ، والذي تشارك النرويج في تقديمه ، يتضمن عناصر تسوية سياسية شاملة وهي : أولا ، انسحاب جميع القوات الأجنبية بالكامل ، وثانيا ، احترام حق شعب كمبوتشيا في أن يختار حكومته بحرية . ووفد بلادي على ثقة بأن الجمعية العامة ستؤكد من جديد وبقوة هذه المبادئ الأساسية من أجل التوصل إلى تسوية لمسألة كامبوتشيا .

إن الحاجة إلى تسوية سياسية مبكرة تبدو معترفا بها من جميع الأطراف المعنية . وطوال الشهور الماضية شهد العالم بعض علامات التحرك التي نأمل في أن تتطور في الاتجاه الصحيح . ومع ذلك لن يتسنى تحقيق أي تسوية سياسية إلا عن طريق عملية مفاوضات حقيقية دون أية شروط مسبقة . وفي هذا الصدد ، تود حكومة بلادي أن تعرب عن تأييدها للجهود التي يبذلها عدد من الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) . ونشني أيضا على الأمين العام وممثله الخاص لجهودهما الدؤوبة لتحقيق تسوية تفاوضية ، ونعرب عن تأييدنا لهذه الجهود المستمرة .

من المخزن أن أكثر من ربع مليون كمبوتشي لا يزالون موجودين في مواقع الإيواء على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . ورغم أن الهدوء النسبي في المنطقة خلال العام الماضي قد مكن مختلف المنظمات والوكالات ذات الصلة من مساعدة السكان القاطنين على الحدود على دعم أعمالهم وإدخال تحسينات في مجالات الصحة العامة والغذاء والرعاية الاجتماعية ، يلاحظ وفد بلادي بقلق عميق الصعوبات القائمة أمام تهيئة بيئة إنسانية آمنة للسكان الكمبوتشيين على الحدود .

وطالما استمر البحث عن تسوية سياسية لمشاكل كمبوتشيا ، ستكون هناك حاجة إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين في مناطق الحدود . وقد ساندت حكومة بلادي تلك الجهود ، وسنواصل القيام بذلك . كما سنواصل تحمل نصيبنا العادل في النفقات المترتبة على هذه الجهود الإنسانية .

السيد أونونايي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تظنر الجمعية العامة مرة أخرى ، كما اضطرت في دوراتها الثماني الماضية ، إلى النظر في القصة المفجعة المؤلمة لكمبوتشيا ، ذلك البلد الذي يعاني شعبه من نزاع

لا تبدو له نهاية . إن أول ضحايا النزاع هم آلاف النساء والأطفال الذين اضطروا إلى تحمل وطأة حرب لم يريدوها قط ولم يستطيعوا الإفلات منها . لقد اضطروا هؤلاء التعساء إلى ترك ديارهم بسبب الحرب ، وإلى العيش في ملاجئ ومخيمات اللاجئين التي - رغم أنها توفر ملجأ مؤقتا - لا تعد بمستقبل آمن . إن هذه الحالة تحزننا . ومنذ بداياتها نظر الجمعية العامة في مسألة كمبوتشيا ، بُذلت جهود كبيرة لمواجهة المسألة الإنسانية التي تواكب وجود قوات أجنبية في ذلك البلد العريق .

إن نيجيريا تُشني شتاء حارا على جهود الأمين العام وممثله الخاص في تنسيق مساعدة الإغاثة الإنسانية الموجهة إلى شعب كمبوتشيا . ونلاحظ على وجه الخصوص ما اضطلعت به "عمليات الأمم المتحدة للإغاثة على الحدود" والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والوكالات الطوعية ، فقد ساعدت من خلال خدماتها على تخفيف وقع الكارثة التي لحقت بشعب كمبوتشيا .

وبالإضافة إلى عمل الوكالات الجدير بالثناء ، يود وفد نيجيريا أن يسجل تقديره للعديد من المانحين لتبرعاتهم وهباتهم في اجتماعي المانحين المتعددي الأطراف اللذين عقدا هذا العام . لقد خففت اسهاماتهم ، ولو لوقت قصير ، الحالة اليائسة التي يعاني منها ٢٧٠ ٠٠٠ كمبوتشي على الحدود ، والعديدون داخل كمبوتشيا وتايلند .

وترتبط مشكلة اللاجئين ارتباطا وثيقا بوجود قوات احتلال أجنبي في كمبوتشيا . ووجود القوات الأجنبية في طليعة الأسباب التي تجعل تحقيق السلم مستعصيا . ووجود القوات الأجنبية يمثل تجاهلا صارخا وواضحا لمبادئ الميثاق الخاصة بالمساواة في السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . لقد كانت تلك المبادئ تُذكر مرارا وتكرارا خلال كفاح المقاومة في الهند الصينية قبل عقدين . ويدهشنا ويذهلنا أن تصبح ضحية العدوان والاحتلال الأجنبي هي نفسها قوة احتلال . إننا لا نرى سببا لوجود قوات أجنبية في كمبوتشيا . فوجودها لا يسيئ إلى ميثاقنا فحسب بل يُلطخ الصورة البطولية لتاريخ دولة الاحتلال .

إن بلدي نيجيريا يدعو مرة أخرى إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية العاجل والغوري من كمبوتشيا لتمكين شعب ذلك البلد من تسوية خلافاته دون تأثير من قوى أجنبية أو تخويف من قوات الاحتلال .

إننا نقدر جهود الأمين العام واللجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في سعيهما من أجل تحقيق السلم . ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها دول في منطقة النزاع للجمع بطريقة غير رسمية بين الكمبوتشيين والأطراف الأخرى المعنية . ونطلب أن يتحلى جميع أطراف النزاع في كمبوتشيا بصفتي الشفقة والتصميم السياسي الضروريتين لضمان نجاح المحادثات غير الرسمية ، وأن يعدوا على وجه السرعة اتفاق سلام شامل يضمن السلامة الإقليمية والاستقلال والسيادة وتقرير المصير لشعب كمبوتشيا .

إن قيام كمبوتشيا المسالمة الحرة ذات السيادة غير المنحازة هدف يمكن تحقيقه إذا ما غادرت قوات الاحتلال كمبوتشيا وتركتها لتحل مشاكلها وتكرس جهودها لقضايا التنمية . وتقف نيجيريا إلى جانب الأغلبية التي تدعو إلى السلم في كمبوتشيا الآن .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد اتاحت

لوزير خارجية بلادي الفرمة ليهنئكم سيدي ، لانتخابكم لهذا المنصب الهام ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . ومع ذلك أود بدوري أن أعرب لكم عن تهاني الحارة . ويطيب لي بمفظة خاصة أن أفعل ذلك ، ليس فقط لاني أشيد بكم بوصفكم دبلوماسيا محنكا ، بل أيضا لانكم صديق وممثل بارز لبلد تربطه ببلغاريا روابط صداقة متينة . وانني على ثقة من أنكم سوف تظلمون بنجاح بمهامكم النبيلة باعتباركم رئيسا للجمعية العامة .

البند المعروف الآن على الجمعية العامة ، له أهمية كبيرة من أجل اقرار سلم دائم ومن أجل تعزيز الأمن الدولي في جنوب شرقي آسيا . ان التوصل الى حل ايجابي وعادل لهذه المسألة سيساعد على تحسين المناخ الدولي وخدمة مصالح السلم والأمن في جميع انحاء العالم . ومن أجل ذلك ترحب جمهورية بلغاريا الشعبية بازالة جميع الصعوبات الراهنة التي تقف في سبيل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة كمبوتشيا ، وذلك عن طريق المفاوضات والحوار المفتوح . ولذلك فاننا نؤيد أي معنى وأية مبادرة تدير في هذا الاتجاه .

ويسعد وفد بلغاريا ان يلاحظ التطورات الايجابية الكثيرة التي جرت في الأشهر القليلة الماضية والتي توفر احتمالات طيبة لايجاد حل عادل ودائم للمشكلات القائمة على نحو يخدم مصالح الشعب الكمبوتشي ومصالح الشعوب والبلدان الأخرى في المنطقة وسياسة المصالحة الوطنية التي دعت اليها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في ٢٧ آب/اغسطس تعتبر أحد هذه التطورات . فهي توفر جميع الظروف اللازمة من أجل اعادة توحيد الكمبوتشيين جميعا بغية انشاء كمبوتشيا المستقلة المسالمة غير المنحازة ، عن طريق تعزيز وتطوير العلاقات السلمية مع جيرانها . اننا نرحب بهذه المبادرة البناءة الهامة التي تقدمت بها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ونؤيدها أيضا . وتقدر جمهورية بلغاريا الشعبية الرغبة الصادقة لكمبوتشيا في أن تبذل قصارى جهدها لمنع تكرار المأساة التي عانى منها شعب كمبوتشيا نتيجة لأعمال الإبادة التي تعرض لها في الماضي القريب . ولهذا أيضا فاننا نتعاطف مع هذا الشعب . وغني عن البيان

ان أي حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا يجب أن يتضمن مسبقا الضمانات اللازمة في هذا الصدد .

ان اعلان جمهورية كمبوتشيا الشعبية المؤرخ في ٨ تشرين الأول/اكتوبر الماضي بشأن الحل السياسي لمشكلة كمبوتشيا يمثل وثيقة هامة جدية باهتمام جميع الاطراف المعنية . فالمقترحات التي يتضمنها هذا الاعلان تغطي جميع المسائل المتعلقة بالحالة في كمبوتشيا وتحدد طريقا واقعيا لحلها ، يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الاطراف . وتشارك بلغاريا بالكامل جمهورية كمبوتشيا الشعبية في الاقتناع الذي أعربت عنه في ذلك الاعلان بأنه على هذا الأساس ونتيجة لجهود الاطراف المعنية وحسن نواياها ، يمكن التوصل الى حل سياسي مرض لمشكلة كمبوتشيا يتفق مع المصالح العليا للامة ويضمن استتباب السلم والاستقرار عما قريب في كمبوتشيا وفي الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا ، ويعزز بذلك قضية السلام العالمي .

ويود الوفد البلغاري أن يؤكد على نحو خاص أهمية الاجتماع الذي عقد في هذا الصدد بين وزيرى خارجية اندونيسيا وجمهورية فييت نام الاشتراكية في تموز/يوليه الماضي . اننا نقدر تقديرا عظيما الاتفاقات التي تم التوصل اليها في نهاية ذلك الاجتماع ومدى ذلك الاتفاق الذي تم بناء على مبادرة من اندونيسيا بعقد اجتماع غير رسمي بين الطرفين المعنيين على قدم المساواة ودون أية شروط مسبقة ، يمكن أن تشارك فيه بعد ذلك البلدان الأخرى المعنية ، بما في ذلك جمهورية فييت نام الاشتراكية . ان هذه الاتفاقات تتفق مع القرارات المتعلقة بجنوب شرقي آسيا ، التي اتخذت في اجتماعي القمة لحركة عدم الانحياز المنعقدين في نيودلي وفي هراري . ان رد الفعل المؤيد الذي حظيت به هذه الاتفاقات داخل المجتمع الدولي يبين انه ينبغي أن نحسن استخدام امكانيات هذه الاجتماعات . ولتحقيق هذا الهدف يجب على جميع الاطراف ان تبدي قدرا كبيرا من المسؤولية السياسية ومن حسن النية . ومن الأهمية بمكان الا نبيد الآن ما أمكن تحقيقه .

وترحب جمهورية بلغاريا الشعبية بالجهود المشتركة لجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل التوصل الى حل سياسي يقبله

الجميع للمشكلات المتعلقة بكمبوتشيا ، حتى يصبح جنوب شرق آسيا منطقة سلم واستقرار وتعاون ، كما انها تؤيد هذه الجهود . ويعتبر خطوة هامة في هذا الصدد استعداد جمهورية فييت نام الاشتراكية للدخول في مفاوضات مع جمهورية الصين الشعبية ومع اعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على أساس المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة ومصالح كل بلد من هذه البلدان . وفي هذا المجال أود أن أشير الى أنه تحدد موعد لاجراء انسحاب آخر للقوات الفيتنامية في اطار السيادة التي اتفق عليها بين جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية بشأن تطبيع الحالة السياسية ، وقد تبنت هذه السيادة من قبل في الانسحابات السنوية الخمسة السابقة للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا . واستجابة لاقتراح وزير خارجية اندونيسيا ، وبعد التشاور مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، أفادت جمهورية فييت نام الاشتراكية أنها للمرة الاولى ستقوم بسحب فرقة من القوات الفيتنامية بحضور مراقبين دوليين .

ان وفد بلغاريا يعتقد انه من الاهمية بمكان الان الا تضيع الفرص الحالية لايجاد حل عادل للمشكلات المتعلقة بالحالة في كمبوتشيا . ان أي تبسيط لهذه المشاكل لدى بحثها وأي تراجع عن النتائج الاولية الايجابية التي تحققت حتى الان ، يمكن أن يضر ضررا كبيرا ، بشعب كمبوتشيا وقضية السلم والامن في جنوب شرقي آسيا وفي جميع انحاء العالم أيضا . فيجب علينا أن نسمح بذلك .

اني أود أن يتحقق رجائي ، وانا أعبر هنا عن رجاء وفد بلادي ، أن تكون الجمعية العامة - نظرا للاتجاهات المشجعة على المستوى العالمي والعمليات الايجابية التي بدأنا نشعر بها مؤخرا في ذلك الجزء من العالم - في موقف يسمح لها بأن تعتمد في هذه الدورة مقررات تؤدي الى تقوية هذه الاتجاهات والعمليات وتعزز الحل العادل للمشاكل المتعلقة بالحالة في كمبوتشيا . ولسوء الحظ لا يبدو أن مشروع القرار A/42/L.1 الذي قدم في هذه الدورة يسير في هذا الاتجاه . ولذلك لن يكون بوسع وفد بلادي أن يؤيده \* .

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كانييتي (باراغواي) .

السيد عابدون (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تناقش

الجمعية العامة مرة أخرى الحالة في كمبوتشيا . وهذا في حد ذاته اعتراف واضح بأن  
ثمة قضية هامة قائمة لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا في السلم والامن الدوليين ، ومن ثم  
تشير مناقشة متزايدة في المحافل الاقليمية والدولية . وكما فعلنا في السنوات  
السابقة ، فاننا نتطرق اليوم الى قضية انتهاك فيها الميثاق انتهاكا مافرا .  
فالميثاق يضمن بما لا يدع مجالا للالتباس حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف ، في  
تقرير المصير والسيادة الوطنية والعيث في سلم دون تهديد بتدخل خارجي ، بغض النظر  
عن قوة الحجة التي تساق لتبرير ذلك التدخل أو هدفه .

لقد تابع السودان الحالة في كمبوتشيا عن كثب . فقد اشترك في عمل المؤتمر  
الدولي المعني بكمبوتشيا في عام ١٩٨١ ، وهو عضو في اللجنة الخمسة ويشترك في  
عملها وأنشطتها بأكبر قدر من الجدية والموضوعية .

ان الخلاف المؤسف الذي ما برح يستبد بكمبوتشيا منذ سنوات عديدة قد أخفق حتى  
الآن في التوصل الى أي حل دائم لأي من أطراف الصراع المتحاربة . وعلى النقيض من ذلك  
فقد أدى الى بؤس وتدمير كبيرين يعجز عنهما الوصف وأثر في المنطقة بأسرها وعرقـل  
عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب .

ان كمبوتشيا لا تزال خاضعة للاحتلال الاجنبي ، ووجود القوات الاجنبية فيها تسبب  
بدوره في خلق مشاكل انسانية خطيرة تشير قلقا متزايدا . فقد سُرد مئات الآلاف ممن  
الكمبوتشيين من ديارهم وأجبروا على اللجوء الى البلدان المجاورة ، وبصورة رئيسية  
الى تايلند . ان السودان ، بوصفه واحدا من أكبر البلدان المستقلة اللاجئين في  
افريقيا ، يفهم تماما ما يترتب على وجود لاجئين كمبوتشيين في تايلند . ونشاط  
حكومة تايلند قلقها المشروع وناشد جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة أن تقدم  
العون والدعم لمملكة تايلند .

اننا نشاطر وجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم  
للصراع الكمبوتشي دون الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية ، وبعد ذلك يمكن تحقيق



المعالجة الوطنية في كمبوتشيا واستعادة استقلالها وسيادتها الوطنية ولامتها الإقليمية وممارسة حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ونقدر جميع الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ونشفي على الأمين العام لمنظمتنا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا على جهودهما الدؤوبة .

ونؤيد وجهة النظر القائلة ان اقتراح الشانتي نقاط الذي أعلنته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وحظي بالفعل بتأييد دولي كبير ، لا يزال يمثل الأطار المعقول والعملية لحل المشكلة . وهذا يقتضي توافر الإرادة السياسية الحقيقية والايجابية من جانب جميع الأطراف المعنية . اننا مقتنعون بأن الاقتراح يحتوي على الخطوات العملية اللازمة للحل الشامل : فعلى سبيل المثال ، يتضمن الاقتراح وقف اطلاق النار ، وانسحاب القوات الأجنبية على مراحل ، واجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة ، كذلك يدعو الاقتراح الى اقامة كمبوتشيا مستقلة وديمقراطية وموحدة وغير منحازة وعلاوة على ذلك ، يدعو المجتمع الدولي بأسره الى المساهمة في اعادة تعمير البلاد كخطوة أولى ولازمة للتعاون البناء في المستقبل بين جميع دول المنطقة . والامير نورودوم سيهانوك جدير بالثناء على هذا الموقف الايجابي .

لقد درسنا باهتمام تقرير الأمين العام عن الحالة في كمبوتشيا (الوشيقة A/41/608) الذي يؤكد فيه مرة أخرى قناعتنا فيما يتعلق بايجاد حل عادل ودائم للمشكلة . وقد سلط الانتباه عن حق على المعاناة الانسانية المزمنة التي يمر بها الشعب الكمبوتشي في بحثه عن السلم في ظل ظروف صعبة . ومما يؤسف له أشد الاسف أن ذلك لا يسترعي انتباه بعض الأطراف المتورطة مباشرة في النزاع . ويسعدنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام يذكر ما يلي :

"... لاحظت بعض دلائل التحرك التي آمل أن تمضي في الاتجاه الصحيح .

وقد أثبتت المشاورات التي أجريتها مؤخرا في نيويورك صحة ذلك الانطباع" .

(A/42/608 ، الفقرة (١))

وهو أيضا يحيطنا علما بأنه أخذ مؤخرا استكشاف بعض الافكار بغية وضع سيناريو من أجل التنفيذ النهائي للعناصر التي يبدو انها مقبولة عموما وتتمشى مع الميثاق والمصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية . ولا ينبغي أن يحيد بصرنا عن تلك السطور القليلة . فهي تخاطب عقول وقلوب الناس لتعليل النفس بالامال والشعور بالتفاؤل .

ان قلقنا لا يزال شديدا . وفي رأينا أن أي مزيد من الابطاء في حسم مسألة كمبوتشيا سوف يضع سلم وأمن منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها في حالة متفجرة جدا ، مما يعرّض مصالح جميع الاطراف المعنية للخطر . وفي هذا السياق نشيد بتقرير اللجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا (A/CONF.109/12) المؤرخ في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ . ونشيد إشادة خاصة برئيس ذلك المؤتمر ، السفير مامامبا ساري ، ممثل السنغال ، على ما اتسم به من حكمة وصبر وبُعد نظر في ادارته الناجحة لعمل اللجنة . وقد أبقت اللجنة على روح الحوار النشط والوعي العام بالحالة الخطيرة في كمبوتشيا . ان غايتها ما برحت تتمثل في عقد المؤتمر الدولي مرة أخرى بالمشاركة الكاملة لجميع أطراف الصراع .

السيد غوتيريس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إذا ود

المراء أن يلخص ما يحدث في جنوب شرقي آسيا فيمكنه أن يفعل ذلك باقتباس من الشاعر والكاتب المكسيكي الشهير أوكتابيو باس الذي قال ما يلي في تعليق عام على منازعات العالم الثالث :

"إن أفظع الحالات وأكثرها أسفا هي الحالة في الهند الصينية . إن هزيمة الولايات المتحدة وحلفائها أفسحت الطريق على الغور أمام إنشاء نظام بيروقراطي عسكري في فيت نام . وقد أحييت الحكومة الغيبتنامية الشيوعية المتطرفة في وطنيتها دعاوى الهيمنة القديمة في فيت نام ، وفرضت ، بمساعدة عسكرية من الاتحاد السوفياتي ، هيمنتها بقوة السلاح على لاوس وكمبوديا" .

وبطبيعة الحال فإن البند الخاص بالحالة في كمبوتشيا لم يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة لمناقشة أحداث الماضي . فالمهم في جنوب شرقي آسيا ، كما هو في بقاع العالم الأخرى ، هو حل المنازعات وتحسين الأوضاع وتخفيف المشاكل الاجتماعية الناتجة عنها ، ومنع السلم ووضع العلاقات الدولية تحت مظلة القانون الدولي . لذلك أعتقد أنه ينبغي لي ، بدلا من أن أخوض في الأسباب ، أن أؤكد أننا نعتبر أن المسار الذي يوجزه مشروع القرار A/42/L.1 الذي شاركنا في تقديمه هو المسار الصحيح . إن هدفه ليس الجدل العقيم بل تحقيق السلم عن طريق انسحاب قوات الاحتلال الاجنبي واستعادة احترام سيادة كمبوتشيا واستقلالها ولامتها الاقليمية ومركزها المحايد غير المنحاز ، وكذلك حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير دونما تدخل خارجي ، وهذه كلها حقوق تتمتع بها جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وفي قرار مماثل اعترفت الجمعية العامة ، بتوافق الآراء وعلى نحو صحيح بكل هذه الحقوق لبلدان منطقتنا ، امريكا الوسطى . ولهذا السبب شعرت بالحاجة لكي أنادي بأن تُعطى كمبوتشيا نفس المعاملة ، لأنه لا يسعني إلا أن أعتقد أنه في جنوب شرقي آسيا يسود نفس التوق للسلم كما يسود في منطقتنا .

وبالرغم من صعوبة مقارنة منطقتين مختلفتين تماما إلا أنني أعتقد أن الأمين العام للأمم المتحدة ينفذ قرارات هذه الجمعية ويعمل بما يتسق ومغزاها الاساسي إذ يصرح ، قبل أن يدخل في تفاصيل الجهود التي بذلها :

"وواصلت منذ بداية عام ١٩٨٧ ، في إطار بذلي لمساعي الحميدة السعي

نحو التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة" . (A/42/608 ، ص ٢)

وعلى أساس خبرتي الشخصية أجد أن الأمين العام على حق في قوله إن مهمة تهيئة بيئة مأمونة للمخيمات على الحدود لاتزال من أصعب المسائل . وحيث أنني على دراية بمسألة تدفق اللاجئين في بلدي من واقع تجربة الصراع في امريكا الوسطى ، أستطيع أن أقول إنه من الصعب للغاية على أي بلد أن يتلقى عددا كبيرا من اللاجئين من بلد مجاور عندما لا تتوفر لديه الموارد الكافية لتلبية احتياجات مكانه .

ولهذا السبب أود أن أشيد بتايلند لكرمها في توفير الملجأ للاجئين الكمبوتشين مقدمة شتى أنواع التفضيات .

وإنني أعتقد ، كما ينص مشروع القرار ، أنه مادامت الظروف الحالية في جنوب شرقي آسيا يجب على الأمم المتحدة أن تستمر في إبداء قلقها إزاء ما يحدث هناك . والرأي العام الدولي أمر هام جدا بالنسبة لجميع شعوب العالم . وهذا هو سبب الجهود الكبيرة التي تُبذل لإبقاء المشكلة قيد النظر عن طريق إشارتها عبر السنين في كل دورات الجمعية العامة . لذلك فإننا نؤيد تقرير الأمين العام وبيانات مجموعات البلدان والمنظمات من حيث أن البشرية كلها ملزمة بمنع استمرار هذه الحالات كذلك التي وصفها الأمين العام . ويكفي أن نؤكد على الاحصاءات مثل الـ ٢٧٠ ٠٠٠ كمبوتشي تحت رعاية عملية الأمم المتحدة لتقديم الفوث على الحدود والـ ٢٤ ٠٠٠ لاجئ كمبوتشي الموجودين أساسا في مركز خاو - آي - دانغ كي نرى الحاجة الى أن يظل المجتمع الدولي منشغلا بهذه المسألة حتى يحظى كل هؤلاء الأشخاص بالعناية الملائمة وحتى يستطيعوا العودة الى ديارهم يوما ما .

ونرى أنه في كمبوتشيا ، كما هو الحال في أمريكا الوسطى ، يقتضي التماس الحل بالوسائل السلمية للتفاوض بموجب القانون الدولي . وينبغي أن تستمر مبادرات أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمين العام . وفيما يتعلق بمبادرات الأمين العام نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة في هذه الدورة أن تؤكد على العبارات التي أنهى بها الأمين العام تقريره :

"ومابرحت ، منذ أوائل هذا العام استكشف بعض الافكار بغية وضع سيناريو مفضل لتنفيذ هذه العناصر في نهاية الامر . ولا بد لهذا السيناريو أن ينسجم بالضرورة مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وأن يُمكن الشعب الكمبوتشي من تقرير مصيره . كما ينبغي أن يراعي المصالح المشروعة لجميع من يهمهم الامر وأن يفسح المجال للقيام بخطوات متبادلة ، على نحو متوازن وغير متحيز . وإنني مصمم على متابعة هذه العملية ، بمجرد أن تتضح آثار المبادرات والاتصالات الدبلوماسية التي جرت مؤخرا . وتدل هذه التطورات على اهتمام أنشط بتحقيق تسوية لهذه المسألة من خلال الحوار والمفاوضات . وإنني لامل بإخلاء أن يتحقق تقدم ملموس عما قريب في هذا الاتجاه ، مما يفسح الطريق أمام عودة السلم والاستقرار في منطقة تحملت هذه الآلام مدة طويلة"

(A/42/608 ، ص ٦)

وإننا نشاطر الأمين العام أمله ونأمل أن يكون من الممكن حسم هذه المشكلة عن طريق المفاوضات . ونعتقد أن التصويت بأغلبية ساحقة لصالح مشروع القرار الذي شارك في تقديمه سيُمكن من تحقيق هذا .

السيد كواسي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن استمرار التدخل العسكري في كمبوديا والاحتلال الاجنبي لكمبوتشيا مافتئا مشار انشغال شديد وقلق عميق لدى شعب توغو . ولذلك فإن بلدي يؤيد بقوة مشروع القرار A/42/L.1 الخاص بالحالة في كمبوتشيا ويشترك في تقديمه باحساس كامل بالمسؤولية ، كما فعل في الماضي .

وبهذا تبرهن حكومة بلدي مرة أخرى ، إذا كانت ثمة حاجة الى برهان ، على اتساق وشدات مواقفها من شؤون هذا العالم المضطرب الذي تعصف به التوترات ويقض مضاجعه العنف .

لقد سبق لنا في الماضي أن عرضنا من هذا المنبر نفسه بتفصيل كاف أسباب وقوفنا الحازم الى جانب شعب كمبوتشيا في نضاله العادل ضد التعسف والامر الواقع وقانون الغاب . ولسنا بحاجة الى التذكير بأن هذه الاسباب تستند من الناحية الاساسية الى الدفاع الثابت عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي والعلاقات الدولية المتمثلة في احترام الاستقلال الوطني لجميع الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، والتسوية السلمية للخلافات .

ونحن نلاحظ من ناحية أخرى أن الانتهاك المنتظم لهذه المبادئ والمعايير المقدسة في كمبوتشيا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة وفي العالم بأسره . ذلك أنه ، بفعل تداعي سلسلة من ردود الفعل ، يمكن في أية لحظة أن تتجاوز الحرب حدود كمبوتشيا وتجر بلدان المنطقة ، وربما سائر العالم أيضا بسبب التحالفات القائمة ، الى صراع أوسع نطاقا لا يمكن التكهّن بعواقبه .

إن وفد بلادي لن يسهب في تناول الاسباب والمبررات التي تجعل المجتمع الدولي ككل يقف متضامنا الى جانب الشعب الكمبودي الذي يتعرض للاحتلال والغزو . وسيبقى فقط الى استخلاص بعض الدروس من التطور الراهن للحالة في كمبوتشيا ، وذلك فيما يتعلق بمشروع القرار A/42/L.1 .

بادئ ذي بدء أشار غزو كمبوتشيا ، ذلك البلد الصغير المسالم الوديع ، ثم احتلالها من جانب بلد مجاور أقوى عسكريا ، شعورا قويا بالفزع والخوف لدى كل الأمم الصغيرة في العالم التي باتت تتساءل عن مصيرها وعن غايات الأمم المتحدة في آن معا . وكما يحدث دائما في هذه الحالات ، اتجهت الأمم الصغيرة الى هذه المنظمة العالمية تشكو لها وتطالب بالحماية والمساعدة . إن الدول الكبرى تملك وسائل الدفاع عن نفسها فرديا وجماعيا ، وربما كان هذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل منها دولا كبرى . أما الأمم الصغيرة فإنها تضع شقتها في منظمة الأمم المتحدة لكفالة وضمان استقلال الشعوب في ظل الكرامة وبقائها في ظل الأمن وحريتها في ظل المساواة . ولذلك فإن الحالة في كمبوتشيا تسلط مرة أخرى الضوء ، وذلك بصورة ساطعة تماما ، على دور الأمم المتحدة في هذا العالم المضطرب الذي يشهد فيه افتقار الدول الصغيرة الى الأمن . هذا هو مغزى مشروع القرار A/42/L.1 المزمع طرحه للتصويت في الجمعية العامة عصر اليوم .

لقد حان الوقت الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، لأن تظلع كل الأمم - التي ترغب صادقة أو تعلن رغبتها في اضاء المزيد من الهيبة والاهمية والاتساق على دور الأمم المتحدة - بمسؤوليتها حتى لا تظل الأمم الضعيفة والصغيرة خاضعة لنزوات وابتزاز ممن يشغلون موقعا متميزا بحكم ما يملكون من وسائل الاخضاع التي تعطيها لهم القوة الفاشمة وبأس السلاح .

ومما يشجعنا ويقوي عزائمنا أن نرى شعب الخمير الباسل يرفض القاء السلاح والخضوع والركوع أمام الظلم . فهو لا يزال منذ تسع سنوات يقاتل في سبيل حقه فسي العيش كأمة مستقلة موهيته وشرفه والحفاظ على حضارته وتقاليده وتاريخه . إن أصدق ما تتمناه في هذا الصدد كل الشعوب المحبة للعدالة والسلام ، وخاصة الأمم الصغيرة ، هو أن تتوج الحرب الوطنية التي تخاض في كمبوديا بالنصر وبتحرير كمبوتشيا من القبضة الحديدية لقوات الغزو والاحتلال . وفي هذا الصدد قالت السيدة هيدا ايكاروالد ، العضو في الوفد السويدي ، في المؤتمر الدولي الثالث المعنسي بكمبوتشيا ، ما يلي :

"... إننا نحن في السويد ، ذلك البلد الصغير المحايد غير المنحاز ، ندرك أهمية احترام الاستقلال الوطني ... إننا نكن عرفانا عميقا لنضالكم من أجل الاستقلال . لأنكم إذا ظفرت بحريتكم ستكون حريتنا قد تدعمت وتعززت . ولكن إذا فقدتم حريتكم فإن حريتنا وحرية سائر البلدان ستكون مهددة" .

إن سنوات تسعا من الحرب والمحن الشاقة قد قوت من عزيمة شعب الخمير في سعيه المضي ، لكن الدؤوب ، من أجل تحقيق وحدته . ويعتبر تشكيل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٩٨٢ خطوة حاسمة على هذا الطريق النبيل . والدعم النشط والكثيف المتنامي باطراد الذي يتلقاه شعب الخمير بأشكال مختلفة من المجتمع الدولي ، مصدر لا ينضب من التشجيع والمؤازرة لا للوطنيين والمقاتلين في كمبوتشيا فحسب ، بل للأمم الصغيرة في العالم أيضا .

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في هذه القاعة نفسها ، يتجلى هذا الدعم بطبيعة الحال عن طريق الاعتماد المنتظم لقرار يطالب بانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا بأغلبية تتزايد باطراد . فقد ارتفعت هذه الأغلبية من ٩١ في ١٩٧٩ الى ١١٥ في ١٩٨٦ ، ونحن نعتد هذا العام أيضا على عونكم السخي لزيادة هذا العدد من أجل تشبيط همة الفاتح والغازي والمعتدي وردعه الى الأبد .

لكن الحل الحقيقي لمأساة كمبوتشيا حل سياسي . ولا يمكن لهذا الحل أن يتحقق إلا بانسحاب قوات الغزو والاحتلال بغير قيد أو شرط .



إن وفد بلادي يؤيد مقترح الشماني نقاط ، الذي قدمته حكومة كمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس عام ١٩٨٦ ، لإيجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا ، وذلك لأنه يتفق مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، وإعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد في تموز/يوليه عام ١٩٨١ . فذلك المقترح يندرج بين جملة أمور على : إجراء مفاوضات بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، بهدف الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية ، على أن يتبعه اتفاق على وقف إطلاق النار تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة ، وتشكيل حكومة ائتلافية رباعية لكمبوتشيا ، لإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة ، وذلك لتمكين شعب كمبوتشيا من أن يختار بحرية نظامه السياسي والاجتماعي وحكومته دون تدخل خارجي ، وتوقيع اتفاق دولي لضمان وجود كمبوتشيا واستقلالها وسيادتها ولامتها الإقليمية .

وأود أن أشيد بالأمير نورودوم سيهانوك الذي تكرم بإحاطتنا علما بالمقترحات الجديدة في إطار المبادرات العديدة التي اتخذت زمامها بدافع من حسن النية والاستعداد الطيب ، برغم كل المحاولات الخارجية الرامية إلى تقسيم الائتلاف الذي يتولى رئاسته . إن كل تلك المبادرات - التي تتماشى مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ، وبيان الشماني نقاط الصادر في عام ١٩٨٦ ، ومبادئ حركة عدم الانحياز ، إنما تمثل في رأي وفد بلادي إسهاما حقيقيا في المفاوضات الجارية الآن في منطقة جنوب شرقي آسيا التي تهدد بالاشتعال .

وأدعو السلطات الفيتنامية إلى أن تقرن مقترحاتها الخاصة بالحل السياسي ، والتي طرحتها منذ عام ، ببرهان على حسن النية التي يجب أن تميز كل المفاوضات الدولية الجادة . ونحن نعتقد أن هذا البرهان يجب أن يتضمن إنهاء احتلالها العسكري لكمبوتشيا ، وسحب قواتها المحتلة فورا وبلا قيد أو شرط ، ووقف تدخلها في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، كما يطلب إليها القيام بذلك في كل القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة . وفي جميع الأحوال ، يبدو لنا عام ١٩٩٠ موعدا بعيدا للغاية

لقد حان الوقت لإعادة السلم - وهو الهدف النهائي لمنظمتنا - الى منطقة جنوب شرقي آسيا هذه التي تعرضت لشدائد مريرة . فكمبوتشيا الديمقراطية تحتاج الى هذا السلم لكي تتمكن من مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل إعادة التعمير الكثيرة . وفييت نام نفسها تحتاج الى هذا السلم لكي تستفيد من مواردها الخامة ومن المساعدة التي يقدمها اليها حلفاؤها وأصدقائها ، في التنمية وتحسين الرفاهية الاقتصادية لشعبها . وكل بلدان المنطقة تحتاج - في نهاية المطاف - الى هذا السلم كي تحول استراتيجيات الحرب التي يفرضها عليها مناخ الصراع ، الى استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد كلت جميع بلدان المنطقة من تحمل عبء اللاجئين . ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة كي يتقدم بتهانيه الحارة الصادقة الى الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ويعرب للأمين العام للأمم المتحدة عن جزيل شكرنا للجهود الدؤوبة المستمرة التي يبذلها شخصيا وعن طريق ممثله الخاص ، لمالغ كمبوتشيا ، بغية التوصل الى حل سلمي لهذا الصراع المفجع . إننا نعتقد أن التسوية النهائية لمشكلة كمبوتشيا تعتمد أيضا والى حد كبير على تزايد الوحدة بين القوات الوطنية في نضالها البطولي ضد الفازي . وهذا هو مفتاح النصر النهائي . ومع ذلك يحدونا وطيد الأمل في أن تتواصل حكومات كل البلدان الضفت على فييت نام لإرغامها على سحب قواتها من كمبوتشيا .

وهذا يتمشى مع التعقيب المناسب تماما الذي صدر عن الاستاذ يان ميردال في نهاية الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . إذ قال :

"لئن كان صحيحا أن النضال المسلح هو الذي أكسب كمبوتشيا التأييد والتضامن الدوليين ، فإنه لمصحيح أيضا أن نفس هذا الدعم والتضامن الدوليين قد أصبحا أكثر ضرورة من أي وقت مضى لإرغام قوات الاحتلال الفيتنامية على مغادرة كمبوتشيا" .

وهذه هي رسالة السلم الواردة في مشروع القرار A/42/L.1 الخاص بالحالة في كمبوتشيا . فتأييد مشروع القرار هذا يعني المساعدة في تأمين الظروف الضرورية اللازمة لاستعادة السلم الى تلك المنطقة المضطربة من جنوب شرقي آسيا . ولاننا نؤمن بالحق والعدل ، فإننا نتعلق بالامل في أن يكون شعب كمبوتشيا - بقيادة الامير نورودوم سيهانوك ، وبتأييد المجتمع الدولي القوي - هو المنتصر الأخير ، حتى يمكن أن تصبح كمبوتشيا مرة أخرى بلدا مزدهرا مستقلا مسالما ديمقراطيا محايدا غير منحاز .

السيد روشان روان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ وقت غير قليل ، أخذت تظهر ببطء ولكن بإطراد ، علامات تدل على أن حالة التوتر في العالم تخف بوجه عام وقد أيقظ هذا آمالا عريضة في السلم والامن والتعاون في العالم ، وفي التوصل الى حل سلمي للصراعات والمشاكل الدولية والاقليمية . ونظرا لان عددا من الحكومات في أجزاء شتى من العالم قد أدركت إدراكا تاما معنى هذا الاتجاه الآخذ في الظهور وحرصت على الإسهام على نحو ايجابي في تعزيزه ، فقد اتخذت خطوات جسورة صوب الحوار والتوفيق والمصالحة للتخفيف من حدة التوترات الاقليمية . وهذه الخطوات خطوات شجاعة ينبغي ألا يفوت هذه المنظمة العالمية تشجيعها ودعمها ومساعدتها .

وفي جنوب شرقي آسيا ، يتضح مثل هذا الوضع الايجابي البناء بجلاء في جهود دول الهند الصينية الثلاث جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، من أجل تحقيق الاستقرار والسلم والتعاون في ذلك الجزء من العالم .

إن سياسة المصالحة الوطنية التي أعلنتها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في ٢٧ آب/أغسطس الماضي ، تعد أحد هذه التطورات بل ربما كانت أبرزها جمعيا . فهي خطوات حقيقية في الاتجاه الصحيح ، وتستحق كل تشجيع وتأييد من المجتمع الدولي . ونحن نشيد بهذه المبادرة السلمية البناءة الواقعية التي أقدمت عليه جمهورية

كمبوتشيا الشعبية والتي ترمي الى ضمان وحدة جميع الكمبوتشيين في بناء كمبوتشيا  
سالمة مستقلة غير منحازة ، والإسهام في إقرار السلم والاستقرار والتعاون في جنوب  
شرقي آسيا .

وفي هذا السياق ، يعد الاتجاه البناء صوب الحوار والمصالحة الذي أعلنه  
الامير نورودوم سيهانوك أمرا باعشا على التشجيع أيضا . ويحدونا وطيد الأمل فسي أن  
ينجح الشعب الكمبوتشي عما قريب في حسم خلافاته ، وأن يشارك في العمل صوب إعادة  
تعمير بلاده التي عانت الكثير في الآونة الأخيرة .

من المؤسف أن هذه الجمعية العامة تناقش مسألة كمبوتشيا دون حضور الممثلين الشرعيين لشعب كمبوتشيا ، حيث يشغل مقعدهم ممثلو ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية . إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن هيئة هذه الهيئة الدولية بحق ، الأمم المتحدة ، وفعاليتها ونفوذها سيمنونها ويحققها العمل على أن تصبح كل أمة ممثلة هنا بممثلينها الحقيقيين ، والممثل الحقيقي للأمة الكمبوتشية جمهورية كمبوتشيا الشعبية . كما أن كفاءة مثل هذا التمثيل الحقيقي متوفر أيضاً تشجيعاً ، من جانب هذه الهيئة ، لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تستحق التشجيع ، على جهودها النبيلة الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلم إلى كل شعب ذلك البلد .

إن قضية كمبوتشيا يجب النظر إليها ضمن الإطار الأوسع للسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وكما هي الحال بالنسبة لمناطق أخرى ، يظل من صالح كل بلد أن يتخلى عن المواقف المتعنة لصالح السلم والاستقرار والتعاون في منطقتيه ، من حيث أن ذلك يخدم مصالحه الوطنية بأفضل مما يخدمها أي اعتبار آخر تمليه مصالح دول من خارج المنطقة . وهذا ، على وجه التحديد ، هو السبب الذي يدفع حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية إلى أن تؤيد باستمرار جهود بلدان الهند الصينية الثلاثة الرامية إلى إجراء حوار وإيجاد تفاهم مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وفي هذا الصدد ، أود أن أرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في المحادثات بين فييت نام وأندونيسيا . فاتفقتهما على عقد اجتماع لفريق العمل ، في وقت يتفقان عليه معاً ، لمناقشة مسألة كمبوتشيا ومشاكل جنوب شرقي آسيا ككل ، تطور إيجابي نأمل أن يؤدي إلى تفاهم كامل بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

كما نرحب أيضاً باتفاق البلدين على عقد اجتماع غير رسمي ، بواسطة اندونيسيا ، بين الجانبين الكمبوتشيين دون أية شروط مسبقة . ونحن مقتنعون بأن هذا الاجتماع سيمهد الطريق أمام تحقيق المصالحة الوطنية في كمبوتشيا .

كما نعلق أيضا أهمية كبيرة على القرار الذي اتخذته جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، كل على حدة ، بخصوص انسحاب القوات الفيتنامية الطوعي الجزئي السلمي من كمبوتشيا ، على أن يستكمل الانسحاب في عام ١٩٩٠ . ويمثل تأييد جميع البلدان ، لا سيما الدول المجاورة ، لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية في كمبوتشيا تنفيذا ناجحا الاستجابة المنطقية والبناءة الوحيدة الممكنة لهذا التحرك .

ونرحب أيضا باستعداد جمهورية فييت نام الاشتراكية لإجراء محادثات مع الصين بغية حل خلافاتها . فالطريق العملي الوحيد الذي يمكن أن يؤدي الى تطبيع العلاقات بين البلدان المتجاورة ، ومن ثم يكفل استتباب السلم والامن والتعاون ، هو الامتداد للتفاوض بنية حسنة وتوافر الارادة السياسية وقوة التصميم .

لقد أخفق مشروع القرار ، الذي ظل يقدم الى هذه الجمعية على مدى السنوات الثمان الماضية بشأن مسألة كمبوتشيا ، في أن يساعد على حل هذه المسألة . ونحن مقتنعون أن سبب ذلك الاخفاق كامن في طبيعة مشروع القرار المنحازة لجانب واحد . فالذي ينبغي لأي قرار يستهدف المساعدة على تحقيق حل سياسي ، هو أن يكون معقولا وبنّاء ومتوازنا . ويأخذ الشواغل المشروعة لجميع الاطراف المعنية بعين الاعتبار . فذلك النهج وحده هو الذي يمكن أن يؤدي الى اتخاذ قرار لا يظل مجرد ورقة يعاد تقديمها سنويا . وعندها يمكننا أن نعتبر أن لدينا قرارا له أثر يذكر على التوصل الى حل سياسي سلمي للقضية قيد البحث . ولهذا السبب ينوي وفد بلدي أن يصوت ضد مشروع القرار المعروض علينا ، وهو ، في رأينا ، مشروع قرار منحاز لجانب واحد ومقدم بدوافع سياسية ، ولذلك فإنه غير عملي .

وفي الختام ، نأمل مخلصين ألا يخفق المجتمع الدولي وهذه الهيئة العالمية في تشجيع وتأييد الاتجاهات الايجابية التي ظهرت في جنوب شرقي آسيا ، لا سيما عملية المصالحة الوطنية في كمبوتشيا . لقد عانى شعب ذلك البلد الكثير ، ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدته على حل خلافاته الداخلية ، وبذلك يتعاون الجميع على

إقامة كمبوتشيا مستقلة وغير منحازة ، تعيش هي وجاراتها حياة ملم وتعاون مع بلدان جنوب شرقي آسيا المجاورة ، وتسهم بذلك في إحلال السلم والامن في تلك المنطقة وفي العالم بأسره .

السيد فيلانكو سان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : جاء

في تقرير الامين العام عن الحالة في كمبوتشيا ، المؤرخ في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ :

"لاحظت بعض دلائل التحرك التي آمل أن تمضي في الاتجاه الصحيح" .

(A/42/608 ، الفقرة (١) .

ونحن نشارك تماما في ذلك التفاؤل . فهو يعكس أحداثا وقعت مؤخرا في جنوب شرقي آسيا بصورة عامة ، وفي كمبوتشيا بصورة خاصة .

وهي أحداث ينبغي أن تفضي الى تسوية سياسية للحالة في كمبوتشيا ، ومن واجب المجتمع الدولي أن يساعد ، من خلال انتهاج نهج معتدل حيالها في أعماله وإعلاناته ، على تحقيق تسوية في أسرع وقت ممكن ، وعدم فرض حلول لا تأخذ في الاعتبار واقع كمبوتشيا اليوم .

من الواضح أنه قد اتخذت في الشهور الاخيرة خطوات تستهدف تخفيف حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا ، وإن الكلمات التي من قبيل "الحوار" ، و "حسن النية" ، و "المصالحة الوطنية" ، آخذة في الظهور ، وستحل في النهاية محل مفردات الحرب التي لا تزال مستعملة حتى الآن .

ففي ٢٧ آب/أغسطس أعلنت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية سياستها للمصالحة الوطنية ، واستعدادها للاجتماع بالمجموعات المعارضة وحلفاء تلك المجموعات باستثناء بول بوت ومن معه . ونود أن نتوقف عند هذه النقطة لإبداء تعليق موجز .

فما من أحد ، داخل كمبوتشيا أو خارجها ، يعجب ببول بوت . وكلنا نعلم أن مجرد وجوده يبعث على النفور حتى لدى البلدان التي تعارض علانية حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وقبل بول بوت كمشارك في حوار أشبه بمطالبة الحلفاء قديما

التفاوض مع زبانية هتلر في حكومة المانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية .  
فدماء الشعب الكمبوتشي لم تجف بعد ومعاناته قد طالت ، ولا يتعين أن يكون التاريخ  
وحده هو الذي يدين جرائم الإبادة .  
إن حل مشكلة كمبوتشيا في أيدي الكمبوتشيين أنفسهم ، والضغط السياسي ، سواء  
مورس عن طريق الإعلانات أو عن طريق قرارات تتخذها الجمعية العامة ، لا يمكن أن يسهم  
في بلورة عملية الحوار الدائرة الآن بحيث تفضي الى تشكيل حكومة مصالحة وطنية في  
كمبوتشيا .  
إن المحادثات التي جرت في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ بين فييت نام ، بوصفها ممثلة  
لبلدان الهند الصينية ، واندونيسيا ، بوصفها ممثلة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي  
آسيا ، خطوة مهمة فتحت آفاقا حقيقية للسعي صوب حلول يتفاوض عليها دون شروط مسبقة .



وفي النهاية يعتبر الإعلان الذي صدر عن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية مؤخرا وأبديت فيه استعدادها للاجتماع بقيادة العديد من مجموعات المعارضة وعرضها إعطاء منصب رفيع لاحدهم في إدارة الدولة خطوة أخرى تجيز لنا أن نتطلع إلى المستقبل بتفاؤل .

وحيث نقول إنه من المستحيل فرض حلول لا تأخذ في الاعتبار واقع كمبوتشيا اليوم ، فإننا نقول ذلك وفي ذهننا محاولات من يودون تجاهل الحقيقة الماثلة في أن هناك اليوم حكومة تسيطر على الأراضي الكمبوتشية وأن تلك الحكومة قد اتخذت خطوات ملموسة صوب إعادة بناء البلد ، وتجاهل وجود قوات فييتنامية ذهبت إلى كمبوتشيا تحديدا لوقف عمليات الإبادة التي كان يقوم بها نظام بول بوت وإعادة السلم والاستقرار اللذين يتوق إليهما الشعب الكمبوتشي . فمحاولة تجاهل هاتين الحقيقتين لن تسفر إلا عن انتكاس العملية التفاوضية . والقوات الفيتنامية لن تنسحب من كمبوتشيا إلا عندما يتوقف العدوان والتدخل في شؤون جمهورية كمبوتشيا الشعبية وهو ما أعلنته تلك الحكومة . ولن يقع ذلك الانسحاب نتيجة لممارسة ضغط أو إصدار قرارات . وبالتالي ، فإن وقف العدوان عنصر أساسي من عناصر حل الصراع وما من شيء سيجعل من الممكن الاستعاضة عن الأسلحة بالحوار وعن العداة بالمصالحة الوطنية سوى عملية تفاوضية كتلك التي بدأت تتشكل الآن .

ينبغي أن يكون إجراء انتخابات عامة في كمبوتشيا وتشكيل حكومة ائتلافية وطنية نتيجة طبيعية للمحادثات ووقف العدوان وانسحاب القوات الفيتنامية . ومحاولة قلب هذه الشروط بلا أية ضمانات من أي نوع يكاد يكون أشبه بمطالبة من لم يسبق لهم الامتثال بأن يستسلموا .

لكل هذه الأسباب ، يرى وفدي أن مشروع القرار المقدم لهذه الجمعية للنظر فيه لا يأخذ في الاعتبار المناخ الجديد في جنوب شرقي آسيا ، ولا يسهم في التوصل إلى حل عاجل لهذا الصراع .

وقد ذكر الأمين العام في التقرير الذي أشرت إليه في بداية بياني ما يلي :

"وتدل هذه التطورات على اهتمام أنشط بتحقيق تسوية لهذه المسألة من

خلال الحوار والمفاوضات" .

ثم يخلص القول :

"وإنني لآمل بإخلاص أن يتحقق تقدم ملموس عما قريب في هذا الاتجاه ،

مما يفسح الطريق أمام عودة السلم والاستقرار في منطقة تحملت هذه الآلام مدة

طويلة" . (A/42/608 ، الفقرة ٢٢)

لقد حان الوقت للنهوض بهذه العملية التفاوضية التي ستكون السبيل الوحيد

لبناء كمبوتشيا متمتعة بالسلم مستقلة ديمقراطية محايدة وغير منحازة ، وهو هدف

الجميع وحلمهم .

السيد ملاوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ عام ١٩٧٩ ،

والأمم المتحدة تنظر الصراع الدائر في كمبوتشيا وتوصي بالقواعد والأصول الإجرائية

الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية محددة . وقد دفع عدم إحراز تقدم حاسم في السعي من

أجل حل عادل ومُرض لهذه المشكلة الجمعية العامة إلى أن تظل تؤكد مجددا ، طوال

سنوات ، العناصر الأساسية لتلك التسوية وهي : أولا ، استعادة استقلال كمبوتشيا ،

وسيادتها وملامتها الإقليمية ؛ ثانيا ، حق الشعب الكمبوتشي في أن يقرر مستقبله ؛

ثالثا ، التزام كافة الدول بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ؛

ورابعا ، انسحاب كافة القوات الأجنبية .

وتجيز لنا البوادر المشجعة التي ظهرت منذ اعتماد القرار ٦/٤١ المؤرخ في ٢١

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ أن نأمل في ظهور حل لهذه المشكلة يأخذ في الاعتبار كافة

المصالح التي تتعلق بها الأمر .

ونحن نرحب جميعا بنتائج الاجتماع الذي عقد في ٢٩ تموز/يوليه بين السيد

مختار كوسوماتادجا ، وزير الشؤون الخارجية لإندونيسيا والمتحدث باسم بلدان رابطة

أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) ، ونظيره الفيتنامي ، وهو الاجتماع الذي اقترحت

اثناءه اندونيسيا عقد اجتماع غير رسمي يحضره الطرفان الكمبوتشيان على قدم مساواة

دون أية شروط مسبقة ودون مراسم ، وتدعى إليه فييت نام إلى جانب البلدان المعنية الأخرى .

ولقد كان من الممكن لرد الفعل المواتي من جانب الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا والحكومة الغييتنامية أن يدفع عملية السلم قدما في المنطقة لو لم تنشب خلافات حول تفسير العناصر الأساسية كالمصالحة الوطنية ، وتشكيل حكومة رباعية ، والاصول الإجرائية لانسحاب القوات الأجنبية .

إن المملكة المغربية تتفهم تماما صعوبة وتعقيد مشكلة كمبوتشيا . إلا أنها ترى أن كافة الأطراف المعنية ينبغي أن تُبدي الإرادة السياسية اللازمة لإتاحة كل فرص النجاح لهذه المبادرة .

ويسرنا ، في هذا الصدد ، الالتزام الذي أعرب عنه وزير الشؤون الخارجية في اندونيسيا أمام هذه الجمعية بمواصلة النقاش مع القادة الغييتناميين حول اجراءات تنفيذ اقتراح ٢٩ تموز/يوليه . ونأمل أن يفتح التفاوض الذي أشارته تلك المبادرة السبيل إلى الحوار البنّاء الذي سيجعل من الممكن ، على الأقل ، وضع حدٍّ لمعاناة الشعب الكمبوتشي وإنهاء مأساته .

ويمثل إجراء ذلك الحوار أيضا لبّ مهمة المساعي الحميدة التي بدأها الأمين العام للأمم المتحدة منذ تولى منصبه . وقد أعرب السيد خافيير بيريز دي كوييار في آخر تقرير له خصص للحالة في كمبوتشيا (A/42/608) عن تصميمه الراسخ على متابعة جهوده بغية وضع سيناريو يراعي المصالح المشروعة لجميع من يهمهم الأمر وينسجم مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره .

ويجب على الجمعية العامة أن تدعم هذه المبادرات بالطريقة السليمة لوقف دورة العنف في ذلك الجزء الحساس من العالم ، واستعادة حق الشعب الكمبوتشي في الوحدة الوطنية ، والسلامة الإقليمية وفي اختيار نظامه السياسي دون أي تدخل خارجي .

إن المملكة المغربية التي تشّون عاليا الجهود المشتركة المستمرة التي  
تواصل البلدان المحايدة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) بذلها للتعجيل بتحقيق  
تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبودشية ستواصل ، كما فعلت في الماضي ، تأييدها  
لمشروع القرار المقدم إلى الجمعية .\*

---

\* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

ومما يدعو إلى الاطمئنان أن نعرف بوجود مبادرات اقليمية في كثير من المناطق التي تنتشر فيها المنازعات أو يسودها التوتر ، تهدف إلى حل تلك المنازعات وتخفيف حدة ذلك التوتر ، وإزالة أسبابها الرئيسية . وتستحق كل عرفان وتأييد من جانبنا . هذه المبادرات ، التي تقوم على تحليل متعمق لكل حالة على حدة وعلى رؤية متفائلة لمستقبل واحد ومشترك ، وهل هناك إشادة بتلك الجهود أفضل من منح جائزة نوبل للسلام بالأمس للسيد أوسكار أرياس رئيس جمهورية كوستاريكا لدوره في توقيع اتفاق ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ لإقرار السلم في أمريكا الوسطى ؟

ويعبر شبك موقف بلادي بشأن الحالة في كمبوتشيا عن اخلاصنا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، وعدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات بين الدول ، والتسوية السلمية للمنازعات . ونأمل أن يساعد اعتماد مشروع القرار A/42/L.2 على استئناف العملية التي بدأت الآن من أجل التوصل إلى تسوية سياسية توفيقية تكون مقدمة لإقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

السيد غيرا - تولينا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بعد  
تسع سنوات من غزو كمبوتشيا ، لا يزال ذلك الغزو موضع رفض من جانب المجتمع الدولي . فالاحتلال غير المشروع لكمبوتشيا ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي . والرفض الدائم المتعنت من جانب المحتلين لاحترام قرارات ومقررات الأمم المتحدة يجعل حالة شعب كمبوتشيا الذي طالت معاناته مبعثا للقلق والحزن ، ويزيد من حدة الخطر الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان .

وهو يدعو إلى القلق أيضا لأنه ، إذا كانت القرارات والمقررات التي تعتمدها الجمعية العامة لن تحترم ، فقد ينجم عن ذلك فقدان مستمر لمصداقية منظمة عالمية كالأمم المتحدة هي قاعدة التفاهم بين جميع أمم العالم والمحفل الطبيعي للحوار واتخاذ القرارات الرامية إلى صون السلم وحقوق الانسان وإقامة توازن بين المجتمعات غير المتساوية . ولقد أنشئت الأمم المتحدة أيضا لكي تتفادى أو تعمل على تصحيح أوجه

الأجحاف الذي يلحق بالشعوب ولكي تسعى لإيجاد آليات تمكّن من تنفيذ المعايير والقيم التي تعتمدها كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة حتى تحظى بالاحترام ويجري الالتزام بها . وهذا هو ما انضمنا جميعا إلى هذه المنظمة العالمية لنفعله ، لا لكي ننتهك المبدأ العالمي الذي يحكمها .

وقد استمرت الجهود الرامية لإيجاد حل سياسي دونما انقطاع منذ المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في عام ١٩٨١ . وطرحت اقتراحات عديدة تتسم بالقدرة ، غير أنها لم تنجح حتى الآن ، لسوء الحظ ، في حل المشكلة .

وتستحق الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الشناء والتقدير الخاص . فالدور الذي تظطلع به في السعي للتوصل إلى حل للنزاع في كمبوتشيا له أهمية قصوى ، غير أن المجتمع الدولي أيضا عليه التزام ومسؤولية تعزيز الإرادة السياسية التي من شأنها أن تتيح تسوية المشكلة سلميا .

ويستحق العمل النشط الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق ممثله الشخصي وعن طريق اللجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا التأييد العالمي الذي ينبغي أن يتمثل في رسالة قاطعة لا لبس فيها ومفادها : أن العالم لن يقبل بعد الآن استمرار الحالة السائدة في كمبوتشيا . وأن الاحتلال يجب أن ينتهي ، والانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية يجب أن يتم بوصفه الشرط الضروري الذي لا غنى عنه للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمشكلة . ويجب على المحتلين أن ينتقلوا من الأقوال إلى الأفعال لكي يثبتوا أنهم على استعداد للمشاركة في حل هذه المشكلة سلميا .

ولا يسعنا أن نغفل مشكلة اللاجئين الخطيرة وهي واحدة من أخطر عواقب سياسة فييت نام تجاه جيرانها . ويستحق العمل المتجرد الذي تقوم به حكومة تايلند بمساعدة غيرها من الحكومات والوكالات الدولية والمؤسسات الانسانية الذي وفر الإغاثة والتشجيع للمشردين من سكان كمبوتشيا كل التقدير من جانبنا . وكما ذكر الأمين العام بحق في تقريره ، فبفضل سخاء تايلند والبلدان المانحة أمكن ضمان رفاه اللاجئين لسنة أخرى ،

على الرغم من أن الأمن في المخيمات على الحدود ما يزال يشكل مشكلة شديدة المعوِّبة . ويقع على الجميع واجب الاسهام قدر الامكان في تخفيف عبء هذه المشاكل .

وينبثق موقف كولومبيا من هذه المشكلة من امتثالها لمبادئ القانون الدولي ولاحكام ميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ التي أنشئت من أجلها حركة بلدان عدم الانحياز . ولا يفوت كولومبيا أن تعرب عن رأيها كلما ظهرت حالة كالحالة التي ابتليت بها كمبوتشيا ، وهي حالة تضر ببلد وبمنطقة وتُعرِّض للخطر السلم والأمن الدوليين . وتكرر بلادي ، مرة أخرى ، دعمها القاطع لمبادرات السلم التي تضمن انسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا والتي ستؤدي إلى استعادة وصيانة استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ، وتضمن حق شعبها في أن يقرر مصيره بنفسه بلا أي تدخل خارجي ، وتمكن من إعادة تأهيل وتعمير كمبوتشيا والبلدان المجاورة لها .

ويود وفد بلادي ، على وجه الخصوص ، أن يسلط الضوء على الاسهام في عملية الحوار والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة الذي قامت به الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الأمير نوردوم سيهانوك .

إن المبادرات الأخيرة ، والخطوات الدبلوماسية التي اتخذت في المنطقة ، وبموافقة الحكومة الائتلافية ، تجعل في الإمكان النظر الى المستقبل بشيء من الأمل . بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه لا بد أن تستند الاتفاقات الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأنه لشرط مسبق أن يسحب المحتلون قواتهم بالكامل . ويجب أن تغادر القوات الأجنبية كمبوتشيا . كما ينبغي أن تغادر كل جزء في العالم تعرض فيه للخطر حق الشعوب في تقرير المصير .

يسر كولومبيا أن تكون من مقدمي مشروع القرار A/42/L.1 الذي يدعو الى إيجاد حل سلمي للنزاع الكمبوتشي . كما تناشد - في الوقت نفسه - الدول الاعضاء أن تؤيده . فبهذه الطريقة ، ستسهم تلك الدول في عملية من شأنها أن تؤدي الى إيجاد تسوية شاملة لمسألة كمبوتشيا ، وإعادة السلام أخيرا الى هذا البلد المعذب من بلدان جنوب شرقي آسيا .

#### السيد ماكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : لقد دعت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية دائما الى حل المسائل المتعلقة بكمبوتشيا سلميا بشكل يحقق مصلحة الشعب الكمبوتشي ، والسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وتماشيا مع هذا ، نرحب ببيان حكومة كمبوتشيا الشعبية المؤرخ في ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ ، والخاص بسياسة المصالحة الوطنية . فهذه الوثيقة تفتح عن نية حسنة ، ومستوى عال من الشعور بالمسؤولية إزاء مستقبل البلسد والشعب الكمبوتشي .

فسياسة المصالحة الوطنية سياسة مغلقة فعالة مبنية على وحدة كل العناصر الوطنية الكمبوتشية وحدة تمكّن كل الوطنيين من أن يبناوا معا مجتمعا تقدميا عادلا وديمقراطيا . وهي سياسة قصد بها أن تكفل للشعب الكمبوتشي مستقبلا سلميا يمكنه من قطع خطوات اخرى على درب التقدم الاقتصادي والاجتماعي .



ويوضح بيان جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، بوجه خاص ، أن :

"جمهورية كمبوتشيا الشعبية على استعداد للاجتماع بالجماعات الاخرى من الخمير وزعمائهم بامتثناء المجرم بول بوت ورفاقه المقربين ، بغية إجراء مناقشات بشأن التوفيق الوطني ، استنادا الى عدم تكرار التعرض أبدا لخطر إبادة الأجناس وضم الصفوف مع الشعب بأسره لحماية البلد وتعميره في ظل ظروف يهيمن عليها السلم والاستقرار" . (A/42/534 ص ٢ - ٣)

وترى جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في هذه المبادرة البنساء الجديدة من جانب الحكومة الكمبوتشية استمرارا لسياستها الداخلية والخارجية بمسا يحقق مصلحة شعبها ، وقيام علاقات حسن الجوار مع جيرانها . وهذه إضافة حقيقية مسن جانب كمبوتشيا الى الكفاح الشامل للقوات المحبة للسلام للقضاء على النزاعات الإقليمية ، وإقامة علاقات الصداقة والتعاون في هذه المنطقة الكبيرة من آسيا والمحيط الهادي.

وبييلوروسيا مقتنعة أشد الإقتناع بأن تنفيذ هذه المبادرة من شأنه أن يهيئ الظروف المواتية لتسوية سلمية للمسألة الكمبوتشية . وسوف يأخذ هذا العمل فسي الاعتبار الحقائق التي نشأت في شبه جزيرة الهند الصينية . والتوصل الى إتفاق بين القوى الوطنية الصادقة في وطنيتها .

فلا وجود إلا لطريق واحد للخروج من النزاع ، هو التسوية السلمية . ونحن نعبر عن تضامننا الكامل مع موقف كمبوتشيا وحكومتها . فهذا البلد ، بالاشتراك مع جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، بذل وسبيل جهودا حقيقية للتوصل الى مخرج الى حل تقبله كل الاطراف المعنية . فلا بد من تسوية المشكلية الكمبوتشية بواسطة الشعب الكمبوتشي نفسه بدون تدخل أو ضغط .

وينبغي ايضا أن نعتبر من الخطوات الايجابية إتفاق ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ بين فييت نام ، باعتبارها ممثلة لبلدان الهند الصينية الثلاثه ، واندونيسيا ،

باعتبارها ممثلة لرابطة بلدان جنوب شرقي آسيا ، حول عقد إجتماع للطرف لبحث مشاكل كمبوتشيا وغيرها من مشاكل جنوب شرقي آسيا . والدليل الآخر على حسن نية حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية استعدادها الذي أعربت عنه في بيان ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية لكمبوتشيا ، للاشتراك في اجتماع ممثلي احزاب المعارضة الكمبوتشية . ونحن نؤيد مناشدة حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية بتقديم التأييد الواسع لتنظيم مثل هذا الاجتماع .

وهناك دليل آخر على رغبة الكمبوتشيين التوصل الى تسوية سلمية للحالة ، هو بيان الحكومة الكمبوتشية الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . فقد أكد ذلك البيان ، مجددا ، إنهاء ، استمرار أمنها في إنتهاج سياسة المصالحة الوطنية ، على استعداد للاجتماع بالامير سيهانوك وزعماء الاحزاب المعارضة لبحث المسائل المتعلقة بالحل السلمي للمشكلة الكمبوتشية . وعندما تتوقف كل أشكال التدخل الخارجي ، سينسحب المتطوعون الفيتناميون بالكامل من كمبوتشيا ، وتجرى انتخابات ، وتؤلف حكومة إئتلافية يكون هدفها بناء كمبوتشيا مسالمة ، مستقلة ، ديمقراطية ، محايدة وغير منحازة ، تقيم علاقات حسن جوار مع كل جيرانها ، وكل بلدان العالم . وعملا على توفير الضمانات والكفالات لما يتسنى التوصل اليه من اتفاقات بغية تحقيق استقلال كمبوتشيا ، وإقرار السلام في جنوب شرقي آسيا ، يقترح اعلان كمبوتشيا عقد مؤتمر دولي . وهكذا فانه بتوافر حسن النوايا والجهود الصادقة من جانب كل الاطراف ، يمكن التوصل الى حل سياسي مرض للمشكلة الكمبوتشية .

إن بالامكان اقرار السلم والاستقرار في كمبوتشيا ، والهند الصينية وجنوب شرقي آسيا جميعا ، وسيكون هذا في مصلحة السلم العالمي بأسره . ومن واجب الامم المتحدة أن تبذل كل ما في وسعها سعيا الى تحقيق هذه الاهداف . فاسلوب المواجهة لا يساعد على التوصل الى تسوية . ولقد حان الوقت للتخلي عنه .

وتعتقد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية إنه يجب الاستعانة بالامم المتحدة ، ولكن لتمييز فرص التوصل الى تسوية ، لا لتزيد الموقف خطورة ، أو لتخلق عقبات جديدة أمام تطلعات شعب كمبوتشيا الى حل مشاكله الداخلية دون تدخل خارجي .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحو لي ، سيدي الرئيس ، بأن أتقدم اليكم بخالص التهنية على الاسلوب الفعّال والقدير الذي تديرون به أعمالنا في هذه الجمعية العامة .

إن بابوا غينيا الجديدة ، تتكلم اليوم لكي تعرب عن قلقها البالـغ إزاء الحالة في كمبوتشيا . فقد استمرت حالة عدم الامن وتشريد السكان والبؤس والموت والدمار المفروضة على شعب كمبوتشيا لفترة طال أمدها . وهذه الحالة تحتم على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في سبيل التوصل الى حل سلمي ومبكر للمشاكل المتعددة الـأوجه التي تواجه كمبوتشيا . وهناك حاجة عاجلة للبحث عن سبل ووسائل تمكن الأطراف المعنية من الدخول في حوار جاد من شأنه أن يعزز إمكانيات التوصل الى حل سياسي للمشاكل التي تحقـق بكمبوتشيا .

ويعتقد وفد بلدي أن الاقتراح الخاص باقامة "حفـل" بشأن مسألة كمبوتشيا يمثل نقطة إنطلاق مفيدة يمكن أن تعزز حسن النية والتفاهم اللـازمين لحل مشاكل كمبوتشيا المعقدة .

إن ما أبداه شعب تايلند من صبر وحسن نية وكرم ضيافة تجاه اللاجئين ممن كمبوتشيا أمر يستحق الشناء . كما أن العبء الذي تنوء به تايلند وحسن النية الذي تبديه لا ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي على التردّي في وهددة الرضا عن النفس . فحدة المشكلة من الخطورة بـمكان بحيث لا تسمح للمجتمع العالمي باتخاذ مواقف متخاذلة ، وللأمين العام للأمم المتحدة ، ومنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية أدوار حيوية في تخفيف ما يعانيه شعب كمبوتشيا من بؤس وفي تيسير تهيئة بيئة تفضي الى حل المشاكل التي تسبب هذا البؤس .

ولا تزال الحالة في كمبوتشيا تمثل تهديدا للسلام والامن الاقليمي . وهي تزداد تفاقمـا نتيجة للوجود المستمر للقوات الاجنبية في كمبوتشيا ضد رغبات الشعب الكمبوتشي . ولا يسعنا إلا أن ندين الاحتلال المستمر لكمبوتشيا من جانب قوات اجنبية . ويمثل وجود القوات الاجنبية في كمبوتشيا ضد رغبات شعبها انتهاكا خطيرا لميثاق الامم المتحدة ، ومن ثم فإنه يستحق الإدانة على أوسع نطاق .

ولابد من أن يتم الانسحاب التام للقوات الأجنبية من أجل تمكين شعب كمبوتشيا من أن يختار حكومته ويقرر مصيره بالوسائل الديمقراطية دون تدخل أو تخريب أو قسرس من الخارج .

ونحن نناشد شتى الفئات السياسية في كمبوتشيا أن تظل متحدة لصالح هدفها المشترك المتمثل في إستعادة سيادة كمبوتشيا .

وتثني حكومة بلدي على أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لما تبديه من إهتمام وتفان في السعي من أجل التوصل الى حل سلمي للمشاكل التي تواجهها كمبوتشيا .

إن مشروع القرار الخاص بكمبوتشيا المطروح الآن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يستحق تأييدنا التام والإجماعي . وقد اشتركت بابوا غينيا الجديدة في تقديم مشروع القرار هذا ، وتصويتنا تأييدا له سيكون تصويتنا لصالح الحق في تقرير المصير والحفاظ على الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والكرامة والسلامة الإقليمية والسيادة لشعب كمبوتشيا .

#### السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : بحلول هذا الشهر يجيء العام التاسع الذي تنظر فيه الجمعية العامة على التوالي في الحالة حول كمبوتشيا . والامر الذي يؤسف له هذا العام كما كان الحال في السنوات الماضية هو أن الممثل الشرعي الحقيقي للشعب الكمبوتشي ولجمهورية كمبوتشيا الشعبية لم يتمكن - لأنه منع من ذلك على نحو خاطئ - من أن يعرب شخصيا عن آرائه بشأن هذه القضية التي لها أهمية فائقة له .

وتذكر الجمعية العامة أنه طوال الأعوام الثلاثة الماضية أحجمت وفود عدييدة ، ومنها وفد بلدي ، عن الاشتراك في مناقشة هذا البند . وأسباب ذلك معروفة لممثلي الدول . وتذكر الجمعية أيضا أنه طوال ثمانية أعوام ، وبعد كل المناقشات التي جرت لمشاكل السلم والإستقرار والتعاون والمسائل المتعلقة بكمبوتشيا فإن جهود المجتمع الدولي ، مهما كانت محمودة ، الرامية الى حسم هذه المشاكل لم تكن مثمرة .

وأسباب هذا الجمود ، الذ واجهه المجتمع الدولي ولا يزال يواجهه معروفة تماما للجميع فهناك مجموعة من البلدان سعت لأن تفرض وجهات نظرها على مجموعة أخرى من البلدان مما يلحق الضرر بالتطلعات والمصالح المشروعة لشعب كمبودشيا الشهيد وغيره من شعوب الهند الصينية التي كانت ، كما يعلم الجميع ، ضحايا لحروب عدوانية امبريالية طويلة الامد .

إن القرارات المتخذة حتى الآن ، بصرف النظر عن كونها رفضت من جانب عدد من البلدان باعتبارها مجحفة وخاطئة ، لم تؤد إلا الى زيادة تفاقم التوتر والمجابهة بين بلدان المنطقة . ولا بد لنا من الخروج من هذا الطريق المسدود .

ويسعدنا في هذا الصدد أن مجموعتين من البلدان ، وهما مجموعة بلدان الهند الصينية ومجموعة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، اتخذت خطوة جديدة الى الامام في عملية الحوار والتفاوض . وأشير هنا الى الاتفاق الذي تم التوصل اليه يوم ٢٩ تموز/يوليه الماضي في مدينة هوشي منه بين بين وزير الخارجية الاندونيسية السيد مختار كوسوماتادجا ، ممثلا عن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ووزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية السيد نوبين كوشاتش ، ممثلا لبلدان الهند الصينية . وينص الاتفاق على ما يلي :

"خلال تبادل الآراء بشأن حفل أقامته اندونيسيا ، تم التوصل الى تفاهم على أن يعقد اجتماع غير رسمي للجانبين الكمبودشيين على قدم المساواة ودون شروط مسبقة ودون تمييزه بطابع سياسي معين وعلى أن تقوم اندونيسيا في مرحلة لاحقة بدعوة البلدان المعنية الأخرى بما فيها فييت نام الى الاشتراك فيه" . (A/42/432 ، المرفق ، الفقرة ٤) .

(السيد فونغساي ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية)

وقد رحبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية بهذا الاتفاق الهام . وعملا على إعطاء المزيد من الأهمية لهذا الاتفاق ومسايرة روحه ونمته ، أصدرت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية بيانا في ٢٧ آب/أغسطس الماضي بشأن سياستها للمصالحة الوطنية دعت فيه جميع الكمبوتشيين - باستثناء بول بوت ومساعديه المقربين بلا أي تمييز على أساس الأصل العرقي أو الأصل الاجتماعي أو الفكر السياسي أو العقيدة الدينية ، للاشتراك في بناء مجتمع تقدمي عادل يتساوى فيه الجميع في كمبوتشيا مستقلة مسالمة وغير منحازة ، تقيم علاقات ودية مع كل البلدان ، ومع جيرانها في المقام الأول .

ويجدر أن نؤكد هنا أن هذا الاقتراح التاريخي قد رحبت به سبع شخصيات بارزة من شعب الخمير تعيش في فرنسا ، وقامت بدورها في ٢٨ آب/أغسطس الماضي بدعوة كبار المسؤولين في حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية والامير سيهانوك وزعمي مجموعتي المعارضة الاخرين لشعب الخمير للاجتماع في أقرب وقت ممكن من أجل استعادة السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في كمبوتشيا .

ويسر المجتمع الدولي أن الامير سيهانوك ، كما يظهر من رده المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ، وحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، كما يظهر من بيانها المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ، على استعداد للاشتراك في هذا الاجتماع التاريخي . وعلاوة على ذلك ، ورغبة في الاسراع بعملية المصالحة الوطنية في كمبوتشيا واستعادة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، أصدرت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في ٨ تشرين الأول/اكتوبر بيانا آخر من خمس نقاط تضمن بالتفصيل الحل السياسي للمشكلة الكمبوتشية .

هذه هي التطورات الجديدة والمؤشرات الايجابية التي تعكس الرغبة القوية لمختلف الأطراف الكمبوتشية ، باستثناء بول بوت وأعوانه المقربين بطبيعة الحال ، للاجتماع والتحاور فيما بينها ، وباختصار ، كيما تبدأ عملية المصالحة الوطنية وفقا لروح ونص إعلان ٨ تشرين الأول/اكتوبر الذي أصدرته حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . إن قراءة هذا الاعلان تشير الاعجاب حقا بسبب الصراحة والاعتدال اللذين أبدتهما حكومة

كمبوتشيا الشعبية في استعدادها لإعطاء دور هام ومناصب هامة لزعماء وأفراد المعارضة من شعب الخمير الذين يرغبون المشاركة في عملية إعادة البناء الوطني في البلاد .  
وتؤيد حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية أيضا الانسحاب الكامل للقوات  
الفيتنامية التطوعية من كمبوتشيا شريطة أن يواكب هذا الانسحاب ، وهذا مطلب مشروع  
تماما ، وقف كل معارضة ومساعدة وعدم استخدام الاراضي الاجنبية لغراض عدائية ، وكذلك  
وقف التدخل بأي شكل من الاشكال ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ولكن ، ريثما يتم التوصل الى حل سياسي نهائي عادل ودائم للمشكلة  
الكمبوتشية ، تؤيد حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية - بدافع من رغبتها الصادقة  
للإسراع بعملية إحلال السلم وتحقيق المصالحة الوطنية مأخوذا في الاعتبار النجاح  
الكبير الذي تحقق في تنفيذ هذه المهمة النبيلة من أجل النهضة الوطنية وإعادة  
البناء الوطني والتنمية التقدمية وتعزيز إمكانات الدفاع الوطني - إجراء انسحاب  
جزئي آخر للقوات الفيتنامية التطوعية من كمبوتشيا . وسوف يدعى ممثلون لبعض  
الحكومات وبعض الشخصيات البارزة وممثلون عن وسائل الاعلام لمتابعة هذه العملية  
كمراقبين .

ومن واجب المجتمع الدولي أن يؤيد ويشجع بقوة هذه السياسة التي تتفق  
والاتجاه العام لعصرنا ومع متطلبات كافة أبناء كمبوتشيا الحريصين على تقدم وطنهم .  
وليس من حق أحد أن يعترض على التطلعات الجياشة والمشروعة لشعب باسل كشعب كمبوتشيا  
للعيش في سلام في ظل الصداقة والتعاون مع كل جيرانه وبمنأى عن أي تهديد بخطر  
الإبادة .

ونعرب عن عميق أسفنا لكون عدد من الوفود ، عمد ، في حين أيد علنا عقد  
اجتماع بين مختلف الاطراف الكمبوتشية ، الى تبديد تلك الافاق المواتية ، بلا تحفظ .  
ومشروع القرار الذي يطرحونه أمام هذه الدورة ، كغيره من وثائقهم السابقة  
المماثلة ، يتضمن عناصر سلبية تتعارض مع التطلعات المشروعة والحقوق المقدسة لشعب  
كمبوتشيا . ان روح ونص مشروع القرار هذا من شأنهما أن يخرسا المصالح غير  
القانونية واللااخلاقية للذين يمهدون الطريق لإعادة بسول بوت ونظامه اللائيم على

الإبادة الى بنوم بنه ، وكذلك الذين يسعون الى زيادة حدة التوتر والمواجهة وتفاقم  
الازمة في جنوب شرقي آسيا وباقي أنحاء العالم . ونحن نشق ، رغم ذلك ، في أن هذه  
الجمعية التي أيدت في الماضي مشروع القرار هذا ، لن تغامر هذه المرة وتتذكر الآن  
على نحو سافر للأمير سيهانوك الذي قال في ٨ أيلول/سبتمبر الماضي :

(تكلم بالانكليزية)

"كل من يرفض دعوة كهذه سيتحمل أفدح مسؤولية أمام التاريخ وأمام أمة  
الخمير لعدم تسوية مأساة كمبوتشيا وضياح كمبوتشيا للكمبوتشيين عاجلا أو آجلا".

(وواصل كلامه بالفرنسية)

ولقد كان قيام السيد هن من رئيس مجلس وزراء جمهورية كمبوتشيا الشعبية  
بتوجيه الرسالة التي بعث بها مؤخرا الى أمين عام الأمم المتحدة ، عملا صدر عن  
الرغبة في منع هذه الدورة للجمعية العامة من القيام بأي عمل غير ملائم والرغبة في  
دعوتها الى أن تبدي ما يدل على تحليها بالحكمة والواقعية . وأود أن أقتبس من  
الرسالة عددا قليلا من الفقرات ذات الصلة :

"اننا نأمل بهذا أن نعرب عن أملنا ، سيدي ، في أن تبذلوا مساعيكم  
الحميدة للمساعدة على تعزيز سياسة المصالحة الوطنية في كمبوتشيا . وبفضل ما  
تبدونه من تعاطف ومساندة كريمة ، فإننا على ثقة من أن نداءنا سوف يحظى  
بالاهتمام بمنأى عن مناورات بعض الدول الأجنبية التي تعترض استخدام محفل الأمم  
المتحدة لكي تبقى على هذه الخرافة القانونية حتى وإن أساءت الى انفسها من  
الناحية القانونية ، ونعني بتلك الخرافة التآلف الزائف لحكومة كمبوتشيا  
الديمقراطية في المنفى ، تماما كما استخدمت تلك الدول من قبل ملايين  
الكمبوتشيين في تايلند كرهينة من أجل تحقيق أغراضها السياسية والعسكرية .  
ولهذا فإننا في كل عام نرفض رفضا قاطعا القرارات المظلمة التي تقدمها رابطة  
أمم جنوب شرقي آسيا والتي تؤيدها الأمم المتحدة بشكل آلي في غياب الممثل  
الحقيقي والشرعي لشعب كمبوتشيا ، وهو جمهورية كمبوتشيا الشعبية .



(السيد فونغساي ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية)

"ولن تؤدي هذه القرارات الخاطئة إلا إلى إلهاب المواجهة ومنح طغمة بول بوت صفة قانونية وكذلك إعاقة التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا . أما بالنسبة لنا فإننا نرى أنه قد حان الأوان ، من أجل بقاء شعب الخمير ، لكي يقوم الكمبوتشيون أنفسهم بتسوية المشكلة الكمبوتشية ، ويتمكنوا من الاجتماع لتقرير مصير وطنهم دون تدخل أجنبي وبمبدأي عن خطر عودة نظام الإبادة الجماعية" . (A/42/626 ، ص ٤)

ويأمل وفدي أن يلقي هذا النداء استجابة مواتية من الجمعية العامة . وللأسباب الوجيهة التي أوردناها سلفاً والتي تعزز هذا النداء ستصوت ، أسوة بالسنوات السابقة ، ضد مشروع القرار المطروح الآن على الجمعية العامة .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يفتد  
في الوقت متسع . وانه لما يفريني بعدم التكلم أن التصويت الذي نحن بسبيله سيفصح بأبلغ من أية ألفاظ عما أريد قوله ، ولكن بوصفي آخر متكلم من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذه المناقشة أجد لزاماً عليّ أن أبعد من الأذهان بعض ما استمعنا إليه حتى الآن من إيحاءات مضللة وبخامة ذلك الإيحاء الخطير والخبيث بأن التصويت لصالح قرار يصدر عن الأمم المتحدة يمكن أن يضرّ بأي حوار أو عملية سلم .

لقد بدأنا مناقشة مشكلة كمبوتشيا هذا العام بإنجاز تاريخي . فمنذ عام ١٩٨٢ ، قاطعت فييت نام المناقشة التي تجري سنوياً في الأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا . وهذا العام ، قررت فييت نام المشاركة في المناقشة ، مما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن كل محاولات تجاهل الأمم المتحدة تقضي عليها بالفشل . وهذا انتصار هام ، لا للشعب الكمبوتشي وحده بل للأمم المتحدة أيضاً .

ونلاحظ ، كذلك ، أن ما قررته فييت نام من الاشتراك في مناقشة الأمم المتحدة يتصادف مع تصريح أدلى به مؤخراً السيد غورباتشوف وقال فيه ان الضرورة تقتضي تعزيز هيبة الأمم المتحدة وزيادة دورها زيادة حاسمة . وليس هو وحده الذي يؤكد أهمية الأمم المتحدة . ففي مؤتمر قمة عدم الانحياز الأخير ، الذي عقد في هراري ، حث رؤساء الدول

أو الحكومات كل بلدان عدم الانحياز على الالتزام بمقررات مجلس الأمن والجمعية العامة وتنفيذها .

وانها لمأساة أن فييت نام ، وهي عضو في حركة عدم الانحياز لا يكف عن إعلان التزامه بمبادئ الحركة ، ترفض مع ذلك التقيد بمقررات مؤتمر القمة . وقد يوحي الافتقار الظاهري الى أي تغيير أساسي في الحالة في كمبوتشيا بأن تلك مشكلة مألها أن تظل متلبثة الى الابد في طريق مسدود . ولكن ، كما يذكرنا الفيلسوف الاغريقي هرقليطس ، لا يستحم المرء أبدا في نفس النهر مرتين . فماء النهر - لتدفقه - دائم التغيير . ومع ذلك ، فكلنا نعرف انه يحتفظ ، من عدة نواح ، ببعض خصائصه الجوهرية . وهذه الازدواجية تصدق على القضية الكمبوتشية .

واسمحوا لي أن اتناول أولا التغييرات . في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، قال وزير الخارجية الفيتنامي ان الوضع في كمبوتشيا لا رجعة فيه وأن الجهود الرامية الى إيجاد حل سياسي جهود عديمة الجدوى لا طائل من ورائها . وبعد ستة أعوام ونصف عام ، اعترف بأنه يتعين على فييت نام أن تعمل مع البلدان الاخرى للتوصل الى حل سياسي للمسألة الكمبوتشية . وهذا تغيير له مغزاه . فلم يكن ليحدث لولا ضغط الأمم المتحدة ، كما انه يتزامن مع تصريح أدلى به السيد غورباتشوف في حديث أجرته معه مجلة مرديكا وقال فيه أنه بات واضحا الآن أن المشكلة الكمبوتشية لا يمكن أن تحل إلا بالسبل السياسية .

ومما يبعث على الأسف ان فييت نام ، وقد سلمت بأن المشكلة الكمبوتشية تتطلب حلا سياسيا ، أطلقت وابلا من المقترحات توخّت في اختيارها لتوقيت اطلاقه أن يكون قبل تلك المناقشة مباشرة ، وجميعها مقترحات تثير البلبلة . واعتقادنا انها بلبلية مقصورة . وأملنا أن أتمكن ، بملاحظاتنا السريعة ، من تبديد الضباب ولو قليلا راجيا أن تبرز صورة أوضح .

أولا ، إن كثيرا من المقترحات التي تنادي بالتسوية السياسية قدمت باسم ما يدعى بجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، النظام العميل الذي أقامته القوات الفيتنامية ولا تعترف به الأمم المتحدة . والعديد من هذه المقترحات يبدو معقولا الى

حد كبير . لكن من شأن قبوله أن يكون ذلك القبول ، ببساطة ، اعترافا بجمهورية كمبوتشيا الشعبية كحكومة شرعية لكمبوتشيا . وقصارى القول أن كل مقترح معقول هو قرص من السم مغلف بالسكر وعلى ذلك يجب أن نفهم سبب رفض الكمبوتشيين ابتلاعه .

ثانيا ، أعلنت فييت نام في الاسبوع الماضي فقط سانسحاب جزئي لقواتها من كمبوتشيا . ومما يلفت الانتباه أن عدد القوات داخل كمبوتشيا ظل ثابتا بعد عمليات انسحاب جزئي .

ثالثا ، تقول فييت نام في آخر ما ابتدعته من محاولات لتضليل المجتمع الدولي ان هناك "طرفين" في جنوب شرقي آسيا وأن :

"الرغبة في فرض موقف طرف على الطرف الآخر أمر غير منصف ولا واقعي" .

(A/42/PV.17 ، ص ٥٧)

وفيت نام ، إذ ابتدعت مفهوم "الطرفين" هذا إنما تود أن تناشد الرغبة المتأصلة لدى المجتمع الدولي في أن يتحرى الانصاف والعدل مناشدة إياه ألا ينصر طرفا على آخر في التصويت على مشروع القرار الذي بين يدينا . ولذا نجد لزاما علينا أن نفسر لماذا لا يعني التصويت لصالح مشروع القرار هذا "الانحياز" لطرف دون آخر . ولنستوضح ماهية الطرفين .

لقد قالت فييت نام : "إن الطرف الآخر يطالبها بسحب قواتها من كمبوتشيا" . ومردود على هذا بأنه لو لم تكن فييت نام قد قاطعت مناقشات الأمم المتحدة في السنوات السابقة لتبين لها أن مطالبتها بسحب قواتها لا تصدر عن "الطرف الآخر" بل عن المجتمع الدولي بأسره .

وقالت فييت نام في إشارة الى موقفها من الموضوع مشار الجدول انها تصر على "القضاء على عصابة بول بوت مرتكبة الإبادة الجماعية" . ومن الحقيقي أن الكمبوتشيين عانوا الكثير في عهد بول بوت في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ . إلا أن سجل فييت نام في ذلك الفصل الاليم من الأحداث يوحي بأنه من الأجدر بها ألا تحاول إصدار أي حكم اخلاقي في هذه القضية الصعبة . فالعامل الرئيسي الذي دفع ببول بوت الى السلطة على ١٩٧٥ كان الدعم العسكري من جانب فييت نام .

وحتى في تاريخ قريب ، هو آذار/مارس ١٩٧٨ ، عندما اجتمعت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف للنظر في سجل بول بوت ، دافعت فييت نام واصدقاؤها عن بول بوت وأفعاله . وفي الماضي القريب ، عندما غزت القوات الفيتنامية كمبوتشيا في عام ١٩٧٩ ، بدلا من أن تنحي كل أعوان بول بوت من السلطة ، وضعت بعض أعوانه السابقين في السلطة ، وما زالوا يشغلون مناصب رئيسية في بنوم بنه . وسجلهم المتعلق بحقوق الانسان في بنوم بنه ، إذا ما رغب أحد في دراسته ، موجود في آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية ، وهو يقرر أن :

"الجنود و "الخبراء" الفيتناميين يعملون الآن في كمبوتشيا ، وان الأدلة على الاعتقال التعسفي والتعذيب التي تراكمت لدى منظمة العفو الدولية منذ ١٩٧٩ تثبت تورط المسؤولين الفيتناميين ، والسلطات المدنية والعسكرية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية" .

وعندما نبذ الضباب الذي حاولت فييت نام أن تضرب به ستارا حول قضية كمبوتشيا ، يصبح بوسعنا أيضا أن نتكون لدينا صورة واضحة للأنشطة الدبلوماسية الكبيرة التي تجري الآن بشأن مسألة كمبوتشيا . والواقع اننا نشعر بالخيبة إزاء محاولات فييت نام المستمرة لتضليل المجتمع الدولي بتصويرها المزيّف للحالة فسي كمبوتشيا ، في حين أنها تستطيع أن تعزز مصداقيتها من خلال تقديم تقارير محددة عن الجهود التي تقوم بها سرا للتوصل إلى حل . وإذا ما قالت علنا ما قالتها سرا ، فسإن مصداقيتها سوف تتدعم إلى حد كبير .

فقد اعترف الفيتناميون ، سرا وضمنا ، بأن غزوم لكمبوتشيا كان خطأ ، وأنهم بحاجة إلى سحب قواتهم من كمبوتشيا وإلى وضع تسوية سياسية للمشكلة . وعن طريق مختلف الوسطاء الذين لا أستطيع أن أذكرهم هنا لأسباب دبلوماسية ، وجهت فييت نام إشارات سرية إلى الامير نوردوم سيهانوك ، رئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، بأنها ترغب في التعاون معه للتوصل إلى حل ، وقد رد الامير سيهانوك ردا كريما على هذه الاشارات السرية . وأعطى لنفسه اجازة سنة لتمكينه من مقابلة مبعوثين من فييت نام وبلدان أخرى ، كانوا يتخرجون من الاتصال به . وإننا نفهم أن

بعض المناقشات الهامة تجري الآن خلف الستار . وقد أسهم البروفسور مختار كوسوما تمادجا إسهاما كبيرا بمفهومه الخاص بالدعوة إلى "حفلة كوكتيل" إلا أننا حتى وإن كنا قد اتخذنا الخطوات القليلة الأولى صوب التسوية السياسية ، ينبغي لنا أن نسدرك أنه مازال هناك طريق طويل شاق أمامنا ، لأنه - كما ذكرنا الممثل الدائم لاندونيسيا بالأمس :

"توجد تفسيرات مختلفة تماما لاتزال قائمة بشأن جوانب أساسية معينة للتسوية النهائية للنزاع ، مثل المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة رباعية وترتيبات انسحاب القوات وغير ذلك" . (A/42/PV.37 ، ص ٦٧) وفي نفس الوقت ، زار الممثل الخاص للأمين العام ، السيد رفيع الدين أحمد ، هانوي وقدم - بصورة غير رسمية - بعض الأفكار والمقترحات من أجل التسوية الكمبوتشية . إلا أنه للأسف لم يكن هناك رد على هذه المقترحات حسب مفهومنا . ويحدونا الأمل أن يُقدم الرد في القريب العاجل لأننا مؤمنون بإيماننا راسخا بأن الأمين العام للأمم المتحدة له دور هام يطلع به في هذه المسألة الحساسة ، والتصويت على مشروع القرار من شأنه أن يُمكنه من أن يطلع بدور أكثر أهمية .

وأخيرا ، فإننا في المجتمع الدولي علينا التزام إزاء الشعب الكمبوتشي وإزاء أنفسنا لنساعد عمليات السلم التي بدأت توصلنا إلى حل سياسي للمشكلة الكمبوتشية . ويبين السجل حتى الآن أن التصويت السنوي على القرار المتمثل بكمبوتشيا ليس ممارسة تقليدية جوفاء . فقد اقتنعت فييت نام تدريجيا بأنه من الأصوب لها أن تصبح أكثر تعقلا فيما يتصل بمسألة التسوية السلمية . وإذا ما شأبنا فإننا سوف ننجح في النهاية في تحقيق تسوية سلمية شاملة تأخذ مصالح كل من الفيتناميين والكمبوتشين في الاعتبار .

وعندما يحدث هذا نتيجة للعمل الشاق الذي تقوم به الأمم المتحدة ، فإنه سوف يساعد بالتأكيد على إعادة بناء الثقة الدولية في قدرة الأمم المتحدة على حل النزاعات السياسية الأساسية كما يعزز السلطة الأدبية للأمم المتحدة للتكلم بشأن المسائل السياسية الأخرى .

إننا نقف هنا على أعتاب القرن الحادي والعشرين ونشهد تغييرات سريعة في البيئة السياسية الدولية . وإذ تقوم الدولتان العظميان الرئيسيتان وغيرها من الدول الكبرى بإعادة حساب شاملة لمصالحها طويلة الامد ، فإن الدول الأخرى في العالم ، ولاسيما الدول الصغيرة ، ينبغي أن تُذكر نفسها بالإسهام الفريد الذي قدمه ميشاق الأمم المتحدة ومبادئه في مجال تعزيز أمن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم . فلنا جميعا مصلحة مشتركة في إبقاء هذه المنظمة على قيد الحياة في القرن المقبل . ومن أجل أن نجنبها الموت المبكر ، علينا أن نعمل سويا بجد لتحقيق قمة نجاح سياسي للأمم المتحدة . ونحن واثقون من أنه - بقدر من التفاني والمثابرة - يمكن أن تُقنع فييت نام بأن تعاونها في تنفيذ مشروع القرار المتعلق بمسألة كمبوتشيا الذي نحن على وشك أن نعتمده ، سوف يساعد في بناء الثقة في الأمم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا إلى آخر متكلم في

مناقشة هذا البند . وأعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ،

فإن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيدة تون نيو شي نينه (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سوف يصوت وقد فييت نام ضد مشروع القرار A/42/L.1 للأسباب التالية :

أولا ، يتبع مشروع القرار هذا نهجا شكليا تماما ولا يتناول جوهر المشكلة . فهو يركز على وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ، لكنه يتغاضى تماما عن أسباب إرسال هذه القوات إلى هناك . ولقد كان الدافع الأساسي لإرسال قوات المتطوعين مساعدة شعب كمبوتشيا ، بناء على طلبه ، لتخليص نفسه من ويلات نظام الإبادة الجماعية الذي أودى بحياة الملايين من الكمبوتشيين الأبرياء . وقد كان هذا من جانبنا عملا له ما يبرره ، وشاهدا على التنسيق التقليدي في الكفاح بين شعبي فييت نام وكمبوتشيا الشقيقين بروح التضامن والمساواة الكاملة واحترام سيادة واستقلال كل منهما .

ولقد كان إجراؤنا متسقا تمام الاتساق مع مبادئ القانون الدولي . وينبغي أن نُذكر أيضا بأننا أرسلنا قواتنا إلى كمبوتشيا ممارسة لحقنا المشروع في الدفاع عن النفس ضد فظائع القرون الوسطى التي اقترفت بها قوات بول بوت ضد السكان المدنيين في مقاطعات الحدود الجنوبية الغربية ، وقد فعلنا هذا بعد ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس لأكثر من ثلاث سنوات .

ويطالب مشروع القرار باحترام حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير ، لكنسه يتجاهل أية إشارة إلى حقيقة أن الشعب الكمبوتشي الذي هرب من كابوس الإبادة الفظيعة ، له الحق في أن يحيا حياة متحررة تماما من التهديد المتجدد بحرب الإبادة ، دون عودة نظام بول بوت تحت أي قناع مهما كان .

ثانيا ، أن مشروع القرار يمثل وثيقة غير موضوعية ومنحازة . فهو يستنكر ما يسميه الاحتلال الاجنبي لكمبوتشيا . لكن ما لا يذكره مع ذلك أن القوات الفيتنامية لم تكن لتبقى في كمبوتشيا لو لم تستمر عمليات التسلل والتخريب التي تجري عبر الأراضي التايلندية لمقاومة إعادة بناء كمبوتشيا ولقطع الطريق على عودة نظام بول بوت الذي أُدين عالميا .

وهناك افتراض أساسي وكامل في مشروع القرار وهو أنه منذ عام ١٩٧٩ ، لم تتغير الحالة في كمبوتشيا على الاطلاق ، ولم ينسحب جندي واحد وأن فييت نام تنوي أن تبقى في كمبوتشيا إلى الأبد . لكن عمليات الانسحاب السنوية الخمس للقوات المتطوعة الفيتنامية التي تمت حتى يومنا هذا ، والانسحاب الجزئي السادس لفرقتين وأربعين كتائب ، الذي سوف يتم في تشرين الثاني/نوفمبر في وجود مراقبين أجانب ، تعتبر نفيها قاطعا لهذا الافتراض . وبالنسبة لمن يشككون في حقيقة عمليات الانسحاب السنوية هذه ، فإن دعوة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية لأي بلد يرغب في إرسال مراقبين لحضور انسحاب هذه السنة ، ينبغي أن تكون مقنعة بما فيه الكفاية ما لم يفضّل البعض بطبيعة الحال التعامي عن الحقيقة وعدم التسليم بها . ولقد وجهت دعوتنا للمراقبين الأجانب ردا على اقتراح من طرف آخر . ولدينا أدلة مادية على هذه الحقيقة يمكن نشرها إذا ما اقتضى الأمر

إن مشروع القرار متحيز ، من حيث أنه يطالب فييت نام بسحب قواتها ، ولكنه لا يحدد التدابير التي تضمن عدم تكرار مأساة الإبادة الجماعية مرة أخرى ، بل ويعترف اعترافا صريحا بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية المزعومة ، التي يسرى الشعب الكمبوتشي ذاته ، وكل من له ضمير حي ، أنها عصابة بول بوت في شياب جديدة . وقد اعترف الامير نوردوم سيهانوك بذلك أكثر من مرة ، وأعلن مؤخرا أن التصريحات التي يدلي بها ممثلو تلك الحكومة في هذه المنظمة لا تمثل موقفه هو وإنما موقف عصابة بول بوت .

ومن ناحية أخرى فإن القرار يتعمى تماما عن حقيقة تؤكد نفسها بقوة يوميا بعد يوم ، وهي صحة الشعب الكمبوتشي الخارقة للعادة ، وانبعاشه من كابوس سنوات بول بوت التي لا يمكن مقارنتها إلا بعهد هتلر . ويبدو أن الوقت بالنسبة لمشروع القرار قد توقف في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ . فهو ينزع إلى إنكار مالا يمكن إنكاره ، وهو النمو الشامل لجمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تسيطر على كامل أراضي كمبوتشيا . بل إنه يحاول في الوقت نفسه أن يفرض على الشعب الكمبوتشي تجمعات متنافرة وحكومة في المنفى لا رأس لها .

أخيرا ، مشروع القرار هذا ينطوي على سياسة مواجهة ، ويتناقض مع اتجاه الحوار السائد في العالم وفي جنوب شرقي آسيا . وبدلا من محاولة تحديد مجالات التفاهم المشترك وإيجاد قاسم مشترك بين الأطراف المعنية - كما ينبغي لأي قرار وجيه يصدر عن هذه الهيئة العالمية - فإنه بالتأكيد ينحاز إلى جانب ضد الجانب الآخر ، ولا يؤمل منه بالتالي أن يكون فعالا أو جديرا بالثقة .

والحقيقة هي أن قرارات الأمم المتحدة القائمة ، بغض النظر عما يقوله البعض ، لا يمكن أن تغير من واقع الحال داخل كمبوتشيا وحولها ، بل على العكس من ذلك فإن الحقيقة الشابتة في كمبوتشيا تفرض نفسها ومتظل تفرض نفسها فسي هذا المحفل . لقد كان الامير نوردوم سيهانوك ذاته هو الذي قال في نيا لوكالسة "فرانس برس" ورد من بلغراد في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر - أي منذ يومين فقط :



"إن الحالة في كمبوتشيا لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية ولا بأغلبية الأصوات في المنظمات الدولية".  
والطريقة الوحيدة التي يمكن أن تؤثر بها منظماتنا تأثيرا حقيقيا على كمبوتشيا هي تشجيع الحوار الجاري حاليا والجهود الرامية إلى تحقيق الحل السياسي لمسألة كمبوتشيا ، والإسهام في تلك الجهود ، ووضع إطار للتعايش السلمي في جنوب شرقي آسيا . ووفد فييت نام يتطلع إلى اليوم الذي تقرر فيه الأمم المتحدة القيسام بذلك .

وإلى أن يتسنى ذلك سنواصل التصويت ضد مشروع القرار A/42/L.1 ، وندعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذونا .

السيد كان (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : للعام التاسع على التوالي تقوم الجمعية العامة بالإعراب عن رأيها حول الحالة في كمبوتشيا ، ولهذا الغرض قدم عدد كبير من البلدان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.1 . وسيصوت وفدي لصالح مشروع القرار هذا ، مثلما فعل في السنوات السابقة بالنسبة لمشاريع قرارات مماثلة ، حيث أنه يؤازر المبادئ المقبولة عالميا المتعلقة بكمبوتشيا ، والتي يؤيدها وفدي كل التأييد .

إن احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وحق كل الشعوب في تقرير مصيرها ، وعدم التدخل بأي شكل كان في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، هي العناصر الأساسية للحل العادل والدائم لمشكلة كمبوتشيا . ولكنني أؤكد أنها أيضا قواعد السلوك التي يتعين على كل الدول بلا استثناء ، قوية كانت أم ضعيفة ، كبيرة أم صغيرة . أن تحترمها وأن تلتزم بها التزاما دقيقا في علاقاتها الدولية . تلك المبادئ لها وجاهتها في آسيا كما في أفريقيا ، وفي أوروبا كما في أمريكا اللاتينية . وكما نحث على الامتثال لها في حالة كمبوتشيا ، نحث بنفس القوة على احترامها فيما يتعلق بينما .

عندما أشار الأمين العام إلى الحالة في جنوب شرقي آسيا ، في تقريره هذا

العام ، ذكر ما يلي :

"وبالرغم من تكرار حالات التوتر في منطقة جنوب شرقي آسيا ، واستمرار النزاع في كمبوتشيا ، أعتقد أن هناك فرسا لتوطيد أركان السلم في هذه المنطقة ... وقد اكتشفت مؤخرا بعض دلائل التحرك التي أمل أن تسير في الاتجاه الصحيح" . (A/42/1 ، ص ٥)

وبالتأكيد لاحظ وفدي مع الارتياح أن منطقة جنوب شرقي آسيا شهدت في الأشهر الأخيرة تطورات هامة ، كسرت الجمود الذي ساد في السنوات الأخيرة . فهناك اتصالات وتقارب ومحادثات ولقاءات بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - وبخاصة اندونيسيا وفيت نام ، وكلها جديدة بالثناء .

أما المبادرات الأخيرة التي تقدمت بها كل من فيت نام وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، إلى جانب المقترحات المعروفة التي تقدمت بها كمبوتشيا الديمقراطية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فقد ساعدت في خلق مناخ جديد نرى أنه يُحيي الأمل في حل مسألة كمبوتشيا سلميا ، ويفتح آفاقا واعدة للسلم والاستقرار والتعاون في المنطقة .

إلا أن مشروع القرار A/42/L.1 يتضمن قصورا خطيرا حيث أن صياغته جاءت مطابقة للقرار ٦/٤١ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي ، ولم يُسجل التطورات السياسية والدبلوماسية الجديدة التي طرأت مؤخرا على المنطقة . ونعتقد أنه حفاظا على مصداقية الجمعية العامة كان الأجدر ألا يغفل مشروع القرار ذلك الاتجاه الإيجابي الذي يستحق كل تأييد وتشجيع حتى يؤتي ثماره .

السيد غوموسيو غرانير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد

انتهينا من مناقشة هذا البند ، وستبت الجمعية العامة بعد قليل في مشروع القرار A/42/L.1 ، الذي يود وفدي بشأنه أن يعلل تصويته لاسيما وأننا نشارك في المناقشة . نحن نشكر الأمين العام على جهوده وعلى تقريره (A/42/608) بشأن هذا البند . ونود أن نشدد على أن أميننا العام السيد بيريز دي كوييار ، بخلاف السنوات الماضية ، أوضح أنه اكتشف بعض دلائل التحرك التي يأمل أن تسير في الاتجاه الصحيح ، وأن المشاورات التي أُجريت مؤخرا في نيويورك أكدت لديه ذلك الانطباع .

ونلاحظ أيضا من بيانات الدول المعنية مباشرة بهذه المشكلة أن هناك فرصة فريدة بقدر ما تميل الأطراف إلى السعي إلى حل واقعي يؤكد مبادئ القانون الدولي واحترام استقلال شعب كمبوتشيا وتقرير مصيره ، ويسعى إلى إيجاد حل لوضع اللاجئين المشردين في جميع أنحاء المنطقة .

وفي هذا الصدد تلاحظ حكومة بلادي مع الاهتمام خطة النقاط الثمانية للأمير سيهانوك وعلان النقاط الخمسة لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وتستحق كلا المبادرتين الشناء لأنهما تبرزان رغبة حقيقية في تسوية المشكلة . ولا بد من استخدام هاتين المبادرتين بروح من المرونة كعناصر للمفاوضات التي ينبغي أن تستفيد من إسهامات حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ولاسيما في الإطار الذي حدده ممثل اندونيسيا في هذا المحفل ، وإسهام فييت نام ، التي أبدت المرونة وروح التوفيق ، وأخيرا ، من إسهامات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أيضا .

في الماضي أيّدت بوليفيا ، لأسباب تقوم على المبدأ ، القرارات المتخذة بشأن هذا البند ، نظرا لأننا لا نستطيع أن نقبل تدخل أو احتلال أية دولة تحت أية ذريعة . وقد أيّدنا تلك القرارات أيضا لأنها تمنح الأمين العام ولاية تمنح على القيام بأنشطة إنسانية لمساعدة اللاجئين .

لكن مشروع القرار في هذا العام لا يعبر بصورة كاملة عن التطورات التي جرت خلال الشهرين الماضيين والتي أبرزت في تقرير الأمين العام . فمن المهم للغاية بالنسبة لوفد بلادي أن تضم مشاريع القرارات بشأن هذا البند مستقبلا التغييرات التي تطرأ على الحالة وأن تستهدف المساعدة على إيجاد حل للمسألة برمتها .

وفي إطار المبادئ التي ذكرتها فإن وفد بلادي سيؤيد أيضا في هذه الدورة مشروع القرار (A/42/L.1) . بيد أننا نود أن نعرب عن تحفظنا إزاء الفقرة الخامسة من الديباجة ، إذ أن بوليفيا لا تعترف بأي من الحكومتين المتنافستين على السلطة في كمبوتشيا وليس لها علاقات معها . وبالمثل ، تلقينا معلومات رسمية من الأمير سيهانوك بأنه قرر أخذ اجازة لمدة سنة . ويحث وفد بلادي الأطراف المعنية في هذه

المشكلة على بذل قصارى جهدها لايجاد حل ، ولاسيما في هذا الوقت الذي يبدو فيه أن نشوء وضع جديد يتطلب ابداء المرونة وحسن النية أكثر من أي وقت مضى .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيصوت وفد

بلادي ، كما أعلن في بيانه بالأمس ، لصالح مشروع القرار لاننا نعتقد أنه يحتوى على كل العناصر الضرورية لتحقيق حل شامل ومتوازن للحالة في كمبوتشيا من خلال الحوار والتفاوض . ومع ذلك ، كنا نفضل لو أن مشروع القرار يحيط علما بالمبادرات التي برزت من أوساط مختلفة والتي تشير الى تطور في الحالة من شأنه ان يؤدي الى تقارب وجهات النظر واقامة مناخ من التفاهم يحظر بترحيب المجتمع الدولي وتشجيعه . وهذا لا يعني عملية جامدة ولا يمكن أن يكون كذلك . فنحن بحاجة الى استكشاف وتشجيع كل فرمة للمضي قدما نحو السعي الى حل سياسي تفاوضي يعيد الى كمبوتشيا قدرتها على تقرير مصيرها بحرية واستئناف حياتها كدولة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة ، ويسهم في توطيد السلم والوثام والاستقرار في المنطقة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبت الجمعية العامة الان في

مشروع القرار A/42/L.1 . ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار هذا في الوثيقة A/42/653 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر

البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،

بورما ، بروندي ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ،

الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ،

إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ،  
فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -  
بيساو ، هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ، إندونيسيا ،  
أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ،  
الأردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ،  
ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،  
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،  
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،  
البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت  
لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي  
وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،  
سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،  
سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،  
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،  
الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ،  
أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون :

أفغانستان ، ألبانيا ، أنغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا  
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ،  
تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إثيوبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ، نيكاراغوا ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون : الجزائر ، بنن ، بوركينا فاسو ، فنلندا ، غيانا ، الهند ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، لبنان ، مدغشقر ، المكسيك ، أوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتوا ، اليمن ، زيمبابوي .

أُعتد مشروع القرار بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ٢١ صوتا وامتناع ١٦ عضوا عن

التصويت (القرار ٣/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليق تصويتهم .

السيد مويبا بالينسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

ما برحت منظمنا منذ عام ١٩٧٩ تتخذ مختلف القرارات بغية الاسهام في حل الصراع الدائر في كمبوتشيا . وتتابع حكومة المكسيك باهتمام خاص دراسة هذا البند في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى . كما اننا درمنا بعناية مختلف الاقتراحات التي طُرحت في الأعوام الأخيرة من أجل وضع حد لمأساة كمبوتشيا .

وكقاعدة عامة ، تتخذ المكسيك بشأن هذه المسألة والمسائل الأخرى التي تبجس في هذا المحفل ، موقفا مفاده السعي الى الاحترام غير المشروط للمبادئ الأساسية للقانون الدولي . وتولي حكومة بلادي بوجه خاص أهمية زائدة لمبدئي عدم التدخل وتقرير المصير للشعوب ، لانهما يمثلان حجر الزاوية لضمان التعايش المتسق فيما بين جميع الأمم .

وهذان المبدأان لا يمكن فصلهما عند التنفيذ . فانتهاكات قاعدة عدم التدخل ستؤثر حتما تأثيرا سلبيا على تقرير المصير . والتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تحت أي ذريعة يعتبر بمثابة الخيلولة دون التعبير الحر والسيادي عن إرادتها . ان تقرير المصير ، من حيث تعريفه ، لا يقبل أي شروط أو إملاءات .

ما برحت حكومة المكسيك على الدوام تتمسك بحماس بمبدأ عدم التدخل . وترفض رفضا قاطعا أي انتهاك لهذا المبدأ ومنستمر في رفضه . ولا يسع المجتمع الدولي المعاصر أن يتفاض ، تحت أي ذريعة ، عن أي نوع من أنواع سياسة التدخل . لان ذلك من شأنه أن يهدد النظام العالمي الذي جلب ، رغم قصوره ، قدرا من الاعتراف بالمساواة القانونية للدول والاحترام للديمقراطية التعددية التي تشرى حضارتنا .

وبالمثل ، ما برحت المكسيك تدافع دوما عن مبدأ تقرير المصير . ففي هذا المبدأ تكمن قدرة وحرية كل أمة وفرد في أن يحدد مصيره . ان الحق الاسمي لجميع البشر هو حقهم في تقرير مصيرهم ، وهذا الحق لا يسمح بأي استثناء أو أي شرط .

وفلا عن التدخل الأجنبي في حالة كمبوتشيا ، يُنتهك حق الكمبوتشيين في أن يقرروا ، وفقا لتاريخهم وتقاليدهم وقيمهم ، نوع النظام الاجتماعي والسياسي الذي يتوقون اليه . والذين اغتصبوا السلطة بالقوة في عام ١٩٧٨ لم يمنعوا شعب كمبوتشيا من الاعراب عن إرادته السياسية الأساسية بحرية فحسب ، بل حالوا دون ممارسة حق أساسي ، ألا وهو الحق في الحياة . لقد أرتكبت في ذلك الوقت أعمال بربرية بغيضة بالنسبة لأي ضمير متحضر .

وندين بحماس مماثل انتهاك هذين المبدأين اللذين يرتبطان ارتباطا لا تنفصم عراه . وترفض حكومة المكسيك رفضا قاطعا وجود القوات الأجنبية في الأراضي الكمبوتشية . ونعتقد أيضا أن من الشروط الضرورية لتحقيق التسوية الدبلوماسية السلمية للصراع قيد البحث تمكين الشعب الكمبوتشي من أن يمارس بحرية حقه الثابت في تقرير المصير . ان قرار هذا العام ، كما كان الحال بالنسبة للنصوص المماثلة في الأعوام السابقة ، لا يبرز شواغل حكومة بلادي . لذلك امتنع وفد بلادي مرة أخرى عن

التصويت . ان الجمعية العامة لا يمكن أن تبرر الاحتلال الاجنبي ، ولكن يجب عليها الا تدع الباب مفتوحا أيضا أمام جرائم الابادة الجماعية المطولة .  
وتعتقد حكومة المكسيك ان من الضروري والعاجل ايجاد الظروف الملائمة التي تسمح للشعب الكمبوتشي ، الذي وقع ضحية عنف استثنائي في العقود الاخيرة ، أن يمارس ممارسة تامة حقوقه السيادية في مناخ من السلم والتعاون ، بعيدا عن التدخل الخارجي . ولهذا الغرض ، من الأساس أن تكون له حكومة تلبى المصالح المشروعة للامة وتكون قادرة على أن تقيم من جديد استقلال البلد وان تضمنه وأن تكفل الاحترام المطلق لحقوق الانسان للكمبوتشيين ، في اطار من المصالحة الوطنية .

السيد دنوهيو (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت

ايرلندا لصالح مشروع القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا . وقد فعلنا ذلك نظرا لاننا نوافق على مضمونه العام ، كما كان الحال عليه بالنسبة لقرارات مماثلة في السنوات السابقة .

بيد أنني أود أن أوضح أنه لئن كنا قد صوتنا لصالح مشروع القرار بالصيغة الحالية للفقرة الخامسة من الديباجة ، فان ذلك لا يعني أي تغيير في موقف ايرلندا بشأن التمثيل الكمبوتشي . فسجلات الجمعية توضح أنه عندما أثيرت هذه المسألة رسميا في سياق تقديم تقرير لجنة وثائق التفويض الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة امتنعت ايرلندا عن التصويت . كما فعلت في السنوات السابقة .

السيد داه (بوركيينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ عام

١٩٧٩ ، والقرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، والذي يقدم لنا نمه مرة أخرى اليوم دون أي تغيير ، يُعتمد دوما . ونرى أن الانفعالات المتولدة عن هذه المسألة تخففها اليوم بارقة الأمل التي لاحت بغض الاستعداد الذي أعرب عنه الجانبان للتوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة ترعى مصالح الشعب الكمبوتشي . ورغم ذلك ، فان بلبله - ان كانت فعلا بلبله - التي يبدو أنها تحيط بالاجراء الذي بدأ بشأن الاتصالات ، ربما تكون دليلا على رغبة الاطراف المعنية في التخلص من هذه الحالة . وتشعر بوركيينا فاصو انه



لا بد أن يكون هناك فترة توقف لاختبار حسن نوايا جميع المعنيين . وفي هذا الصدد ، نشجع جميع المبادرات التي قام بها الأمين العام والتي قد تؤدي إلى إيجاد حل يضمن إرساء السلم في المنطقة . أننا في بوركيننا فاصو نشعر أنه في ظل هذه الظروف من الضروري تجنب حدوث أي تضارب في المواقف . وبالتالي امتنعت بلادي عن التصويت .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يعرف الأعضاء أن

فرنسا تهتم اهتماما خاصا بمصير الشعب الكمبودي الذي تربطه بالشعب الفرنسي أواصر صداقة قديمة . وتبذل فرنسا قصارى جهدها من أجل تخفيف معاناة الشعب الكمبودي عن طريق تقديم المساعدة الانسانية اللازمة .

ولكن فرنسا ترغب قبل كل شيء في وضع حد نهائي للصراع الحالي عن طريق إيجاد حل تفاوضي لا يجلب للشعب الكمبودي السلم فحسب ، بل وممارسة كل حقوقه ، ولا سيما حقه في الاستقلال والحرية التي داستها بالأقدام دكتاتورية الخمير الحمر وقوات الاحتلال الأجنبي . وتؤيد فرنسا جميع الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية ، وبصفة خاصة جدا الجهود التي يبذلها الأمير نورودوم سيهانوك والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وفرنسا تقف على أهبة الاستعداد ، إذا رغبت الأطراف المتناحرة المعنية في المشكلة الكمبودية في ذلك ، لكي تساعد في البحث عن حل من شأنه أن يفي بالمتطلبات المذكورة .

السيد المغربي (الجمهورية العربية الليبية) : ان وفد بلادي يرحب ،

كما رغب في كلمته أمام الجمعية العامة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بالاتفاق المعقود بين وزيرى خارجية اندونيسيا وفيت نام . ونعتبر ذلك خطوة صحيحة في اتجاه حل المشكل .

ونقدر أهمية هذا المشكل ، خاصة بالنسبة للدول المجاورة لكمبوديا . ولكننا ، في نفس الوقت ، نرى أن هناك معايير للاعتراف بدولة وقبولها في الأمم المتحدة . ونرى أن هذه المعايير لا تتوفر في الوقت الحاضر في من يمثلون حكومة كمبوديا .

ولهذا ، فان وفد بلادي صوت ضد مشروع القرار A/42/L.1 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد .

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تحدد بمدة عشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية ، ويجب أن تدلّي بها الوفود من مقاعدها .

السيدة تون نو شي نينه (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يود وفد فيت نام أن يعرب عن فزعه إزاء فحوى وأسلوب وطابع البيان الذي أدلى به ممثل تايلند بالأمس .

فيما يتعلق بالأسلوب والطابع ، أشير إلى الإفراط اللفظي السيئ الطوية بل حتى العدائي بالكامل الذي انغمس فيه ممثل تايلند ، كما كان الحال عندما تكلم عما يسميه "البغض الشديد الذي لا يلين لذلك النوع الفيتنامي من الاستعمار الجديد" أو "حيل" فيت نام ، أو التلميح السيئ القصد الذي استخدمه عندما أشار إلى "مناورات فيت نام الأخيرة" أو إلى "ما تسمى بلدان الهند الصينية" . وفي ظل المناخ الشامل للمناقشة البناءة التي شجعت عليها الرغبة شبه الإجماعية لتعزيز مجالسالات الالتقاء بين مختلف الأطراف ، صدمنا الأسلوب والطابع اللذان استخدمهما ممثل تايلند بوصفهما أمرا غير بناء غير ذي أهمية عفى عليه الزمن . إن تايلند لم تتردد في وصف جيرانها بأوصاف مهينة ، فوصفت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية بأنها "نظام عميل" . ولندكر تايلند بأن تلك الحكومة حكومة دولة ذات سيادة تدير شؤون أراضي كمبوتشيا كلها . وتلك الحكومة لا تخدم الامبرياليات الواحدة تلو الأخرى ، كما أنها لا تشترك في أنشطة مرتزقة على أراض أجنبية وعلى حساب دماء أمة أخرى . إلا أننا نريد ، تحقيقا للمصلحة العليا ، أن نطرح وراءنا الأعمال السابقة التي ارتكبتها تايلند ضد الاستقلال الوطني لفيت نام وبلدان أخرى في الهند الصينية .

فيما يتعلق بالمضمون ، ورد البيان التايلندي كسلسلة من التعليقات الخبيثة

وليس سهوا أو تشويهاً وشتائم سافرة غير مقصودة .

على سبيل المثال ، يقول البيان أن فييت نام "تتكلم عن 'التصالح الوطني' بطريقة تسخر من تقرير المصير الحقيقي في كمبوتشيا". ثم يمضي البيان لينسب إلى فييت نام كذبا أنها "جعلت من 'التصالح الوطني' شرطا مسبقا لانسحاب قواتها من كمبوتشيا". وفي مكان آخر يقول البيان إن فييت نام "شنت حملة مكشفة لتشويش الحالة". وبعبارة أخرى ، إن تايلند تشارك فيما يسميه الفرنسيون عملية متعمدة ( un proces d'intention) ضد فييت نام . بل إن ممثل تايلند يدعي أن فييت نام تلجأ إلى "الحيل" وهذا على حد قوله فيما يتصل باقتراح دعوة مراقبين أجانب لمشاهدة الانسحاب الذي سيجري هذا العام للقوات الفيتنامية المتطوعة . لكن فييت نام تتكلم الحقيقة ، الحقيقة الخالصة ، ودائما الحقيقة . ولدينا جميع الأدلة الدامغة اللازمة ، بما في ذلك محاضر الاجتماعات الكاملة ونصوص الرسائل التي يمكن نشرها إذا دعت الحاجة إلى ذلك . إلا أن فييت نام لا يحركها الدافع القصير النظر على تشويشه سمعة الطرف الآخر أو الرغبة في إحراز نقاط ضد الخصوم ، كما هو الحال بالنسبة لتايلند ، وإنما يحركها الاعتبار الأسمى والأطول مدى الخاص بالعمل على تحقيق تسوية سلمية لمسألة كمبوتشيا .

وبينما تبذل تايلند في بياناتها في هذا المحفل فيما يتعلق بكمبوتشيا قصارى جهدها لتصوير فييت نام على أنها وعدة شرييرة ، تتجه إلى تصوير تايلند على أنها دولة خارجية رحيمة وغير مهتمة تماما بما يجري ، واهتمامها الوحيد هو تقديم المساوى للاجئين اليائسين وتخفيف معاناتهم . إلا أن الحقيقة تختلف عن ذلك تماما . فما هي إذن الدولة التي توفر على أرضها الملجأ لقوات بول بوت عند قيامها بعملياتها ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية ؟ ما هي الدولة التي استولت على ثلاث قرى في لاوس المجاورة ولا تزال تحتلها بالقوة العسكرية ؟ ما هي الدولة التي ترفض نقل مخيمات اللاجئين بعيدا عن الأعمال المسلحة على طول الحدود مع كمبوتشيا كما طلبت وكالات إنسانية دولية مرارا لتجنيب اللاجئين وابل النيران أو استخدامهم حصيدا لمدافع الخمير الحمر ؟ ألم تكن هناك إفادات شهود عيان نشرتها الصحافة عن وحدات عسكرية

تايلندية تقود بالقوة اللاجئين الخمير رغم إرادتهم للعودة إلى أراضي كمبوتشيا خلال موسم الجفاف ليكونوا درعا بشريا لتسلل الخمير الحمر ؟ وعندما تريد تايلند أن تصم آذانها عن الاقتراحات المعقولة التي من شأنها أن توقف "الأمر الواقع" الذي يسود أنها تريده ، تتقهقر برضا إلى وضع الدولة الخارجية عندما تقترح جمهورية كمبوتشيا الشعبية إجراء محادثات مباشرة أو غير مباشرة ترمي إلى جعل الحدود بين كمبوتشيا وتايلند حدود سلم وصدقة عن طريق ترتيبات يتفق عليها الجانبان وتحت الإشراف والرقابة الدوليين . إن تايلند ترفض الاقتراح لأول وهلة بذريعة أنها ليست طرفا فسي النزاع .

وإنني أخشى أنه عند المنعطف الحالي حيث حان الوقت لإحلال السلام المشرف ، الذي أسماه ممثل السنغال "La paix des braves" "سلام الأبطال" ، فإن تايلند تتجه إلى الطريق الآخر . وإزاء البيانات المشابهة لذلك البيان الذي أدلت به تايلند بالأمس ، قد يتساءل المرء : أي نوع من الاسهام تنتوي القيام به إذا كانت تريد حقا الإسهام في البحث عن تسوية تفاوضية لمسألة كمبوتشيا ؟

وفيما يتعلق ببيان سنغافورة ، فإنه تناول مرة أخرى نفس الموضوعات واستخدم نفس الشتائم الاستفزازية . وقد أتيحت لنا الفرصة للرد في المناقشة العامة . وفضلا عن ذلك ، فإن بيان رئيس وفدنا بالأمس وردنا الحالي على بيان تايلند ، يتناولان جوهر إدعاءات سنغافورة . ولذلك سأكتفي بهذا القدر .

السيد كاسميري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلي

بالبيان التالي ردا على بيان ممثلة فييت نام الفاتنة .

نظرا لأن تايلند هي الجار المباشر لكمبوتشيا ، فلا حاجة لتذكيرنا بالحالسة الرهيبة السائدة داخل كمبوتشيا . إن النتائج غير المباشرة للحالة داخل كمبوتشيا التي تؤثر على الأمن الوطني لتايلند معروفة تماما لهذه الجمعية ، والبعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة عممت في مناسبات كثيرة عددا من الرسائل تصف حوادث غسزرو أراضي تايلند وقصفها بالقنابل ، شرتكبها فييت نام من داخل كمبوتشيا . أشارت ممثلة فييت نام إلى البيان الذي أدلى به وفد تايلند أمس أثناء مناقشة هذا البند . والواقع أن بيان تايلند غني عن التفسير ولذلك لن أقدم أية ملاحظات إضافية في هذه المرحلة .

مرة أخرى تنتحل ممثلة فييت نام لنفسها دور المتكلم باسم ما سمته بلسدان الهند الصينية الثلاثة . واسمحو لي أتناول موضوعا واحدا وهو قضية ما يسمى بالقسري الثلاث التي يفترض أنها تقع بين لاو وبلدي تايلند . وما لم يكن الأمر متعلقا بمخططات فييت نام لما ورد ذكر هذه القضية - التي فقدت معنى القضية منذ زمن - في هذه القاعة . والأمم المتحدة تعرف تماما أنه لا يوجد أي وجود تايلندي في القرى الثلاث تلك .

السيد شيون براسيث (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : اعتمدت الجمعية العامة للتو مشروع القرار A/42/L.1 بأغلبية ساحقة فاقت أغلبية العام الماضي . ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق .

لقد أيدت الجمعية العامة بذلك جهود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي تتألف من عدة دول منها تايلند وسنغافورة ، من أجل استعادة السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا واحترام ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك فإن ممثلة فييت نام تستمر في غطرتها وتدعي أنها وحدها على حق وأن المجتمع الدولي كله على خطأ . وهي تبين أن فييت نام لم تتعظ بالهزائم المتكررة سواء في كمبوتشيا أو على الساحة الدولية ولذلك يجب على

(السيد شيون براميث ،  
كمبوتشيا الديمقراطية)

الجمعية العامة والمجتمع الدولي كله أن يمارسا الضغط على فييت نام حتى تعود إلى الصواب وتوقف إلى الأبد سياستها التوسعية في جنوب شرقي آسيا .  
إن فييت نام تبين مرة أخرى ، على لسان ممثلتها ، العناد والإصرار على استخدام الانسحاب من كمبوتشيا ، وتؤكد أيضا أن المرونة التي تدعيها ليست سوى مناورة ، وهي في النهاية تقدم الدليل على المرارة التي تشعر بها بسبب الهزيمة القاسية التي منيت بها هنا .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحبوا

لي أولا - كما قال زميلي ومديقي ممثل تايلند - أن أهنئ ممثلة فييت نام الفاتنة . لقد أظفت على التعليقات التي أبدتها فييت نام في الجمعية نغمة حضارية جديدة ، ونحن نستحسن هذه النغمة .

وبكل الاحترام اللازم لها ، أود أن أذكر أن بلدان جنوب شرقي آسيا ستحكم على فييت نام لا بالكلمات المعسولة التي نسمعها هنا ، ولكن بأصوات الحرب المروعة والقاسية التي نسمعها في كمبوتشيا . لقد عانى الشعب الكمبوتشي الكثير . وإذا كانت فييت نام تسعى حقا إلى تحقيق السلم في جنوب شرقي آسيا ، فينبغي لها أن تعبر عن ذلك ، لا بالكلمات المعسولة ولكن بسحب قواتها من كمبوتشيا .

إن السمة المزعجة التي اتسمت بها الملاحظات التي استمعنا إليها منذ دقائق ، هي أن ممثلة فييت نام تتناسى حقيقة أن الأمم المتحدة اتخذت للتو قرارا رئيسيا بشأن الحالة في كمبوتشيا ، وهذا القرار لم تؤيده دولة واحدة فقط ولا دول الآسيان الست فقط ولكن أيده ١١٧ دولة تمثل أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة .

ومن المؤلم أن تدعي فييت نام من ناحية أنها تلتزم بالمبادئ الأساسية التي تحكم السلوك الدولي السليم وبمبادئ حركة عدم الانحياز ، ومن ناحية أخرى تتجاهل المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة للتو ، وترفض هذه المقررات . إن فييت نام بذلك - كما قلنا من قبل عدة مرات - تمهد الطريق لبلدان أخرى ، مثل جنوب افريقيا ، أن تتجاهل مقررات هذه الجمعية .

لذلك ، فإنني ، ردا على ما قالته ممثلة فييت نام ، أناشدها أن تفكر في القرار الذي اتخذته الجمعية الآن ، وأن تفكر في عدد البلدان التي صوتت مؤيدة لهذا القرار ، فربما ، تقدم لنا ، عندما نتكلم هنا في المرة القادمة ، ردا كافيا على ما كنا نناقشه الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بذلك نختم النظر في البند ٢٤

من جدول الاعمال .

#### تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أن أرفع الجلسة أود أن

أحيط الأعضاء علما أنه فيما يتعلق بالبند الفرعي ٨٣ (هـ) المعروض على اللجنة الثانية قررت الجمعية العامة عرض هذا البند للنظر فيه في جلسة عامة قبل أن تنظر اللجنة الثانية في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الذي أحالته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الجمعية العامة .

وأود أن أطلب من الممثلين الذين ينوون التكلم فيما يتعلق بعرض التقرير في الجلسة العامة للجمعية صباح يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ، أن يراعوا أن الدراسة الموضوعية لهذا البند الفرعي ستجرى في اللجنة الثانية . أود أيضا أن أطلب من الوفود التي أدرجت أسماءها في قائمة المتكلمين فيما يتعلق بعرض التقرير أن تتعاون بجعل بياناتها قصيرة بقدر الإمكان وألا يستغرق إلقاء هذه البيانات أكثر من ١٠ دقائق حتى يمكن أن نتناول البند التالي من برنامج عملنا في جلسة بعد الظهر .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠